جامعة محمد الصديق بن يحي. جيجل .
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في الجغرافيا السياسية

مقدمة لطلبة السنة الثانية / علوم سياسية / السداسي الرابع

إعداد الدكتور : بوسنان سفيان

السنة الجامعية: 2017 / 2018

مقدمة

ترتبط الجغرافيا السياسية إرتباطا وطيدا بعلم السياسة، بحيث يعتمد الباحث في دراسة الظاهرة السياسية سواء كانت داخل الدولة أو خارجها بالفكر الجغرافي الذي يساعد على تحليل ما يحدث من تفاعلات سياسية في ضوء العوامل الجغرافية للوحدات السياسية والأقاليم والمناطق الجغرافية الهامة في العالم، وإنطلاقا من كون وحدة التحليل الرئيسية في الجغرافيا السياسية هي الدولة، فإنه لا يمكن فصل هذا المجال عن العلوم السياسية وحقل العلاقات الدولية التي تعتبر الدولة كفاعل رئيسي في فهم طبيعة الظاهرة السياسية، ومن ثم التنبؤ بمستقبلها، خاصة إذا سلمنا أن الجغرافيا السياسية في تطورها قد أرتبطت بتوظيف العناصر الجغرافية في بناء قوة الدولة، ونحن ندرك كباحثين أن القوة كمفهوم هو من المفاهيم المركزية في علم السياسية، لاسيما في حقل العلاقات الدولية، بحيث لا يمكن للباحث فهم توجه الدول التي تبحث عن القوة والنزاعات الدولية والحروب إلا بالرجوع إلى المكونات الجغرافية لتلك الدول وكذا البيئة الجغرافية للأقاليم والمناطق التي تحدث فيها النزاعات الدولية.

ومع تطور الجغرافيا السياسية إلى الجيوبولتيك، الذي تطور بدوره إلى مفاهيم جديدة في ضوء التحولات الدولية الراهنة وتشابك وتداخل السياسية مع الإقتصاد والأمن، وبروز مفاهيم مثل الجيواقتصاد والجيوأمن، والجيوتقافي، فإنه يصعب على دارس علم السياسة فهم الظواهر السياسية الجديدة سواء في مجال الدراسات الأمنية أو مجال الدراسات المتخصصة في التعاون والتكامل الدولي أو في مجال الدراسات الإستراتيجية من دون الإستعانة بالفكر الجيوبولتيكي الذي ولد من رحم الجغرافيا السياسية.

وعلى هذا الأساس، فإن هذه المطبوعة هي محاولة علمية موجهة لطلبة العلوم السياسية، تهدف إلى إكتساب معارف جديدة ذات علاقة بالتخصص، وتساعد الطالب على فهم وإدراك الظواهر السياسية ذات الصلة بالجغرافيا السياسية والجيوبولتيك في ظل تحولات يعرفها العالم باستمرار. كما تهدف هذه المحاولة إلى تدريب طالب التخصص على تطبيق الجانب النظري التجريدي وإسقاطه إمبريقيا على دراسات حالة، كونها تتضمن محورا يدرس حالة توظيف الجغرافيا السياسية وعلاقاتها بالجيوبولتيك في التنافسات الدولية وبناء القوة في القرن الواحد والعشرين.

ومن أجل تحقيق هذا الغرض، قسمنا هذه المطبوعة إلى أربعة محاور، خصصنا المحور الأول لمفهوم الجغرافيا السياسية وتطورها والمناهج العلمية المستخدمة فيها، مع إبراز العلاقة بينها وبين الجيوبولتيك والفرق بينهما. وتطرقنا في المحور الثاني لأهم مدراس الجغرافيا السياسية الكلاسيكية، حيث ركزنا على المدرسة الألمانية والبريطانية والأمريكية ممثلة بأشهر المنظرين لتلك المدارس (راتزل، ماكندر، سبيكمان). وفي المحور الثالث فقد تناولنا فيه أهم مدراس الجغرافيا السياسية المعاصرة تمثلت في المدرسة الأمريكية (بريجنسكي) والمدرسة الروسية (ألكسندر دوغين). أما المحور الرابع فقد جاء

على شكل دراسة إمبريقية طبقنا فيه علاقة الجغرافيا السياسية وتوظيفها في التنافسات الدولية، بهدف توضيح العلاقة بينها وبين الجيوبولتيك، الذي تطور بدوره إلى الجيوإقتصاد والجيوأمن وجيوبولتيك الطاقة، وقد أخترنا التنافس الروسي الأمريكي على بحر قزوين لتوضيح هذا التداخل والتشابك والتطور إمبريقيا.

المحور الأول : الجغرافيا السياسية : المفهوم / المجال / المناهج

أولا : مفهوم وتطور الجغرافيا السياسية

تعد الجغرافية السياسية من أهم الفروع المتخصصة في علم الجغرافية، بحيث تهتم بدراسة العلاقة بين الجغرافيا والدولة، فضلا عن كونها أحد فروع الجغرافية البشرية التي تختص في دراسة علاقة الجغرافيا بالإنسان والمجتمعات البشرية.[1] وبهذا تصبح الجغرافيا تدرس التفاعل بين الوحدات السياسية سواء كانت دولة أو نظام سياسي الذي يتفاعل بدروه مع المجتمعات البشرية المؤثرة في الأحداث السياسية في رقعة جغرافية معينة .[2]

وعلى الرغم من تخصص الجغرافيا السياسية في دراسة التفاعل بين الدولة والجغرافيا والإنسان، فقد تعددت تعاريفها بين مختلف الدارسين في هذا المجال، فنجد من يربط الجغرافيا السياسية بالوظائف التي تأديها الدولة تجاه السكان وتحقيق رفاهيتهم، وهذا ما ذهب إليه VAL KENBERG حينما عرف الجغرافيا السياسية بأنها ذلك العلم الذي يهتم بالدول أو الوحدات السياسية التي تتميز بظروف خاصة في الإنتاج والإستهلاك والمساهمة في تحقيق متطلبات السكان. وغير بعيد عن هذا المفهوم يضيف NORMAN POUNDS لتعريف الجغرافيا السياسية التتنظيم السياسي، بحيث يعرفها بأنها العلم الذي يهتم بالدولة أو الإقليم المنظم تنظيما سياسيا من حيث الوظيفة من خلال سعي الدولة توفير لشعبها الرفاهية والإستقلال والحرية.[3]

وهناك من يعرف الجغرافيا السياسية على أساس علاقاتها بالمشكلات السياسية الداخلية والخارجية للدولة وإرتباط تلك المشكلات بالحدود، فنرى GRESSEY يعرف الجغرافيا السياسية بأنها تطبيق المبادئ الجغرافية على مشكلات سياسية وداخلية للدولة، وهي بذلك تبحث في الحقائق المتعلقة بالموقع والمساحة والحدود السياسية ومدى التماسك والتجانس الداخلي للدولة. ويذهب فريق آخر من الدارسين في مجال الجغرافيا السياسية إلى ربطها بتأثير الجغرافيا على السلوك الإنساني، كتعريف BOWMN الذي أعتبرها بأنها العلم الذي يساعد على تحديد الأسباب الجغرافية المؤثرة في السلوك السياسي للإنسان. [4]

---

[1] محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية المعاصرة "دراسة جغرافيا والعلاقات الدولية" ، مكتبة الانجلوا المصرية، القاهرة ،2010، ص 2.

[2] علي احمد هارون ، أسس الجغرافية السياسية، ط1 ، دار الفكر العربي ،القاهرة ، 1998، ص11 .

[3] محمد رياض ،الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا "مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط"،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة،2012، ص15 .

[4] نافع القصاب وآخرون، الجغرافية السياسية، دار الطباعة والنشر ،جامعة الموصل ،الموصل ، بدون تاريخ، ص6.

أما في مفهوم بعض الباحثين، فإن الجغرافيا السياسية تتصل بخصائص الرقعة الجغرافية البحتة ولا علاقة لها بشكل وتركيب الدولة والنظام السياسى والوظائف، وهذا ما أقره ALEXANDER لما أعتبرها بأنها ذلك المجال الذي يهتم بدراسة الأقاليم السياسية التي ينقسم إليها سطح الأرض. وقد أعتمد أخرون لتعريف الجغرافيا السياسية على علاقة الموقع والمساحة بما تحتويه من موارد طبيعية وبشرية، فنجدRICHARD HARTSHORNE يعرفها بأنها دراسة العلاقة بين الأرض في صورة الموقع والمساحة والموارد الإقتصادية والدولة في صورة السكان من حيث قدراتهم وآرائهم ودوافعهم االإجتماعية. وهناك من يعرف الجغرافيا السياسية إعتمادا على تأثير الجغرافيا على السياسة، كتعريف EAST الذي يعتبرها المجال الذي يهتم بالظاهرة السياسية وإختلافها من مكان لآخر متأثرة بالبيئة الجغرافية. وغير بعيد عن هذا المفهوم يعرفها MODIE بأنها تحليل العلاقات بين البيئة والتوجهات السياسية للدولة.[1]

ومهما تعددت مفاهيم وتعاريف الجغرافيا السياسية، تبقى الوحدة الرئيسية في تحليل هذا المجال هي الدولة أو الوحدات السياسية في تفاعلها مع السلوك الإنساني في ظل بيئة جغرافية تؤثر وتوجه في أغلب الأحيان السلوك السياسي لكل من الدولة والإنسان.

أما فيما يخص تطور الجغرافيا السياسية، فقد أرتبط بمختلف المراحل التاريخية التي عرفت نشوء الدولة، حيث أهتم الفلاسفة منذ القدم بتفسير علاقة البيئة الجغرافية بالظواهر السياسية والسلوك السياسي والبشري داخل الوحدات السياسية القديمة، ولعل من أبرز هؤلاء الفلاسفة الذين أشتهروا في هذا المجال نجد الفيلسوف اليوناني "أرسطو" الذي ربط تأثير السلوك البشري بالبيئة الطبيعية، بحيث أعتبر أن الذكاء وكل المهارات التي يمتلكها البشر والنشاط الذي يقومون به على علاقة وطيدة بنوع المناخ السائد، أما بالنسبة للدولة فقد أعتبر "أرسطو" أن طبيعة الإقليم وخصائصه الجغرافية قد تجعل منه مركزا سياسيا مؤثرا في الوحدات السياسية الأخرى، ولهذا أعتبر أن الجبال المحاطة بأثينا كانت دوما بمثابة حصنا منيعا من الغزوات الخارجية، ولذلك دعا بأن تكون أثينا عاصمة روما، إضافة إلى إقراره بأهمية توفر واجهة بحرية تسمح للدولة بممارسة نفوذها عن طريق سيطرتها على التجارة الخارجية.[2]

وفي نفس المرحلة التاريخية، أهتم "أفلاطون" ببعض الموضوعات التي ترتبط بالجغرافيا السياسية حيث كان يرى بأن الخصائص الجغرافية قد سمحت لأثينا بأن تكون الوحدة السياسية المناسبة لتجمع السكان، كما أعتبر هذا الفيلسوف أن نشأة الدولة ووحدتها تتحقق من خلال ترابط سكانها وتجمعهم.[3]

---

[1] محمد إبراهيم الديب ، الجغرافية السياسية (أسس وتطبيقات) ، القاهرة ، 1984، ص13.

[2] المصدر نفسه، ص7.

[3] علي احمد هارون ، مصدر سابق، ص14 .

إن أهم ما يلاحظ في هذه المرحلة التاريخية هو سيطرة الحتم الجغرافي على الأفكار الجغرافية للفلاسفة الإغريق، حيث أرتبط تفسير ظواهر الجغرافيا السياسية بالظوهر الطبيعية.

وقد أستمر الحتم الجغرافي إلى غاية ظهور "إبن خلدون" الذي أعتبره الأوروبيون مؤسس الجغرافيا السياسية، خاصة لما أقر في كتابه الشهير "المقدمة" بعلاقة البيئة الجغرافية في نشأة الدولة وأثر السلالة البشرية في تلك النشأة، فضلا عن تركيزه على أثر المناخ في سلوك المجتمعات البشرية وتطورها وبناء حضاراتها.

وفي أعقاب عصر النهضة برزت لدى الكثير من المفكرين أفكار الجغرافيا السياسية التي ظلت متأثرة بمرحلة الحتم الجغرافي، ولعل من أبرز تلك الأفكار نجد كتابات "جون بودان" و"مونتيسكيو"، التي ركزت على الحتمية البيئية في التركيب السياسي للدول وطبيعة الأنظمة السياسية، حيث أقر "بودان" بتأثير جغرافية الدولة وخصائصها الطبوغرافية والمناخية على تحديد ملامح الشخصية القومية للدولة، أما "مونتيسكيو" فقد أفترض وجود علاقة سببية بين المناخ والحرية السياسية والعبودية، ولذلك وضع نموذجا جغرافيا سياسيا قائما على فكرة أن الأنظمة السياسية الديمقراطية التي تتحقق فيها الحرية تكون في المجتمعات البعيدة جغرافيا عن خط الإستواء، مقارنة بالمجتمعات الواقعة على طول هذا الخط، وكنتيجة لذلك فإن المجتمعات والدول الباردة في الشمال بالضرورة تسود فيها الديمقراطية والحرية على عكس المناطق الجغرافية الحارة التي تتسم دولها ومجتمعاتها بالإستبداد والعبودية.[1]

أما المرحلة الثانية من تطور الجغرافيا السياسية، فقد برزت على يد المنظر الألماني "راتزل" الذي أعتبر المؤسس الجقيقي لهذا المجال، خاصة لما أنتقل إلى دراسة الأساس الجغرافي للدولة معتبرا في كنابه الشهير " الجغرافيا السياسية ' العوامل الجغرافية بمثابة المحرك الرئيسي لنمو اللدولة، وأن الحدود قابلة للنمو، وهو ما مهد لبروز نظرية المجال الحيوي، ويعد "راتزل" أول من درس علاقات المكان والموقع دراسة أصولية للدول المختلفة. وقد كانت هذه الأفكار بداية لظهور الفكر الجيوبولتيكي في ألمانيا التي جسدها المفكر "هاوسهوفر"، بحيث تطورت مفاهيم الجغرافيا السياسية عند الألمان إلى دراسة علاقة الأرض ذات المغزى السياسي بالإطار الجيوبوليتيكي الذي تتحرك فيه الأحداث السياسية، وهكذا أرتبطت الجغرافيا السياسية بالفكر الجيوبولتيكي الذي أصبح يهتم بدراسة الدولة من الناحية السياسية في إطار ديناميكي على أساس أن الوحدات السياسية أصبحت كائن حي ينمو ويتطور بواسطة التوسع عبر المجال الحيوي، ولذلك أصبحت الجغرافيا السياسية في ظل هيمنة أفكار الجيوبوليتكا تركز على دراسة الأقاليم السياسية بتركيزها على دراسة الحدود السياسية ومسألة التوسع عبر الحدود، ومن ثم سميت هذه المرحلة في تطور الجغرافيا السياسية بمرحلة دراسة الأقاليم السياسية. وقد ظل هذا الفكر مسيطرا حتى نهاية

---

[1] محمد متولي ، محمود ابو العلا ، الجغرافيا السياسية ، مكتبة الانجلوا المصرية ، القاهرة، 1977، ص ص 25-26.

الحرب العالمية الثانية، التي سمحت ببروز تطور هائل في الجغرافيا السياسية، حيث ظهرت في الخمسينيات كتابات جديدة في هذا المجال، حيث ركزت على دراسة الوحدات السياسية، ولعل من أبرز أعلام هذه المرحلة نجد "هارتس هورن" الذي ساهم في وضع إطار نظري للجغرافيا السياسية، معتمدا على المنهج الوظيفي، بحيث يرى أن هذا المجال هو من صميم دراسة الدولة، ليشمل هذا المنهج وصفا تحليليا لعناصر الدولة ووظائفها.

وفي أعقاب السبعينات،التي برزت فيها تعدد الوحدات السياسية وتشابك تفاعلاتها ووظهور ملامح العالمية والتكتلات الإقتصادية، بحيث أصبح العالم يشكل وحدة جغرافية سياسية واحدة، شهدت الجغرافيا السياسية تطورا هائلا، إذ برزت كتابات عبرت عن تحولات تلك المرحلة، فظهرت كتابات "جوتمان" الذي ركز على دراسة الحركة والإكنوجرافيا في الجغرافيا السياسية، فالحركة تشمل وسائل النقل والإتصالات وإنتقال الأشخاص والسلع والأفكار، أما الإكنوجرافيا فتتضمن القوة المضادة للحركة التي تمثل قيم الماضي ووجهات النظر الإجتماعية.[1]

وبتركيز "جوتمان" على هذين الفكرتين في دراسة الجغرافيا السياسية فقد أصبح هذا المجال يراعي التحولات العالمية على كافة المستويات بما فيها الجانب الإقتصادي الذي قلص من أهمية الحدود السياسية والتوجه نحو التكتلات الجهوية، وبذلك أرتبطت الجغرافيا السياسية بمفاهيم جديدة ولعل من أبرز هذه المفاهيم مفهوم الجيو إقتصاد والجيو أمن والجيو ثقافي، من ثم أصبح موضوع الجغرافيا السياسية لا يتوقف على دراسة الدولة والحدود السياسية فحسب، بل أمتد إلى دراسة مستويات جديدة للسلطة تنافس الدولة كالأقاليم فوق القومية متمثلة في المنظمات الدولية الحكومية والتكتلات الإقليمية والجهوية.

ثانيا : مناهج البحث في الجغرافيا السياسية

يعتمد الباحث في دراسة الجغرافيا السياسية على منهج علمي محدد، حسب طبيعة الدراسة ووحدة التحليل الرئيسية التي يتركز عليها، سواء تعلق ذلك بالوحدات السياسية أو الأقاليم أو الحدود السياسية وحتى الأقاليم فوق القومية، وهو ما أدى إلى تعدد منهاج البحث المستخدمة في هذا المجال، ولعل من أهم المناهج العلمية المستخدمة في الجغرافيا السياسية نذكر، المنهج التاريخي والمنهج الإقليمي ، ومنهج العالمية والمنهج الوظيفي والمنهج المورفولوجي ومنهج تحليل القوة والمنهج الجيوبواتيكي.

1-**المنهج التاريخي:** يستند هذا المنهج على الأحداث التاريخية، من أجل تحليل أعمق لمشكلات الماضي وربطها بالمشكلات المعاصرة، بحيث يهتم باحث الجغرافيا السياسية المستخدم للمنهج التاريخي بنمو الدولة على ضوء الظروف التاريخية التي حدثت على مستوى مناطق جغرافية معينة وتطور رسم

[1] محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا السياسية المعاصرة ، مكتبة الانجلوا المصرية ، القاهرة ، 2003، ص 2.

حدودها السياسي والجذور التاريخية لإحدى المشكلات التي تواجهها، مثل مشكلة دارفور في السودان ومشكلة كشمير وأثر الاستعمار في كثير من دول العالم الثالث في قوة وضعف الدولة، كما لايمكن فهم وتحليل طبيعة تكوين إسرائيل ووضعها السياسي الحالي في الشرق الأوسط إلا بالرجوع إلى الظروف التاريخية التي نشأت فيها. وعلى الرغم من أهمية المنهج التاريخي في التحليل العلمي لمواضيع الجغرافيا السياسية يبقى تضخيم الأحداث التي قد تطغى على هذا المنهج من خلال تغليب الذاتية على حساب الحقائق التاريخية والموضوعية أهم عائق قد يجر الدراسة في الجغرافيا السياسية إلى الخروج عن الأحكام والمبادئ العامة التي تتحكم في هذا المجال.

2-**المنهج الإقليمي:** يستخدم دارس الجغرافيا السياسية هذا المنهج عند قيامه بتحليل الدولة بالتركيز على تركيبها ومقوماتها الطبيعية والإقتصادية والبشرية وطبيعة حدودها السياسية وتفاعلاتها الإقليمية والعالمية.

3-**منهج النظم العالمية:** يرتكز هذا المنهج على تحليل الوحدات السياسية الدولية من حيث أبعاد منظوماتها التاريخية وديناميتها في الإقتصاد العالمي وبنيتها المكانية في الاقتصاد العالمي والنطاق الجغرافي للنظام العالميالتي تتفاعل فيه وقوتها السياسية في الاقتصاد العالمي وطبيعة القوة (الأفراد – المؤسسات – الطبقات – الشعوب).

4-**المنهج الوظيفيي** : يستخدم هذا المنهج في تحليل الدولة بالنظر إلى علاقاتها الخارجية والداخلية، بالتركيز أساسا على كيفية محافظة الوحدات السياسية على تماسكها الداخلي في ظل تفاعلها مع منظومة مجتمع دولي متكاملة، كما يركز المنهج الوظيفي على دراسة أثر العوامل الجغرافية كالمناخ والتضاريس والقوميات المتعددة والجماعات والشعوب على الحراك السياسي للدولة ونشاطاتها المختلفة، ويبرز هذا المنهج أثر المظاهر السياسية على العوامل غير السياسية، كأنماط الإستقرار وإستخدام الموارد وتطور شبكات النقل والإتصال ونمو الخدمات والمرافق وغيرها، ويهتم بقدرة الدولة على التكيف والبقاء والنمو في ظل تحولات بيئتها الإقليمية والدولية. ولذلك يقوم المنهج الوظيفي في دراسة الجغرافيا السياسية على تحليل الوحدة السياسية إعتمادا على الوظائف التي تأديها على مستوى سياساتها الداخلية والخارجية.

5-**المنهج المورفولوجي:** يقوم هذا المنهج على تحليل أنماط الظواهر السياسية للدولة وعناصرها، بالتركيز على نمط وطبيعة تنظيمها السياسي والإداري داخل ونمط وطبيعة التنظيم الإقليمي المنخرطة فيه سواء كان ذلك على شكل كتل إقليمية وجهوية أو تنظيمات عالمية، كما يركز هذا المنهج في تحليل الجغرافيا السياسية على تركيب الظواهر السياسية، متمثلة في عواصم الدول وشعوبها ومواردها الإقتصادية وشكل حدودهل السياسية والمشكلات التي تحدث في المناطق المختلفة.

6-**المنهج الوصفي:** يهتم هذا المنهج بوصف المسرح السياسي للدولة، من حيث موقعها الجغرافي ومساحتها، شكلها، مركزها، مؤسساتها السياسية والإقتصادية وطبيعة نظامهاالسياسي، ووصف السلالات واللغة والدين، الأجناس، الأحزاب السياسية وميولها والتمثيل النيابي والحقوق المدنية. كما يهتم هذا المنهج بدراسة العناصر الخارجية (وصف الحدود السياسية وتطورها وتركيبها ومشكلاتها وشكلها العام

وكذلك شكل الدولة ووصف علاقاتها الدولية الأخرى وكذلك وصف للمجتمع البشري بتركيباته المتعددة والأسلوب الاقتصادي الذي تتبعه الدولة وأثره في قوتها وضعفها.

7-**منهج تحليل القوة:** ينظر هذا المنهج في تحليل العوامل الجغرافية المؤثرة في قوة الدولة وضعفها وتكتلاتها، مثل جغرافيتها وموارد ثروتها الإقتصادية وثروتها البشرية ووسائل النقل والمواصلات من حيث حجم الشبكة وكفاءتها وربطها لجميع أجزاء الدولة" وكذلك عدد السكان وخصائصهم وشكل وطبيعة النظام السياسي والموقع الجغرافي النسبي والفلكي وأثره على تنوع الموارد الاقتصادية وشكل الدولة وحدودها وأثر البيئة الجغرافية على علاقاتها السياسية الداخلية والخارجية.

8-**منهج التحليل الجيوبوليتيكي:** يعتمد هذا المنهج في دراسة الجغرافيا السياسية على عدة مؤشرات داخل الوحدة السياسية، أبرزها الإنكشاف الإقتصادي، الحرمان الإقتصادي، التركيز الجغرافي للصادرات، التركيز الجغرافي للواردات، الدين الخارجي، درجة أهمية الصادرات.

ثالثا : الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك

على الرغم من أن الجيوبولتيك تطور من الجغرافيا السياسية كما أشرنا سابقا، خاصة بعد ما تأثر الألمان بالفكر الجغرافي للمنظر "راتزل" الذي تبنى فكرة المجال الحيوي والتوسع الذي تأثر بها الفكر الجيوبولتيكي فيما بعد، وعلى الرغم من أن المدرسة الأمريكية لا تفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا بحكم العلاقة الوطيدة بينهما، غير أن العديد من الباحثين في هذا المجال يقرون باختلاف الفكر الجيبوبولتيكي عن الفكر الجغرافي، ذلك بإبراز مظاهر الإختلاف بين الإثنين، ويستند هؤلاء الباحثين على إجتهادات المفكر "رودلف كيلين" الذي أسس مصطلح الجيوبولتيكا ليفرق بينه وبين الجغرافيا السياسية، حيث أعتبر الجيوبولتيك بأنه التطبيق العملي للجغرافيا السياسية في تحليل القوة القومية للدولة، كما فرق بين المجالين عالم الجيوبولتيك الألماني "هاوس هوفر" بإعتباره الجغرافيا السياسية تهتم في موضوع الدولة من وجهة نظر المجال، أما الجيوبولتيك فيركز على المجال من وجهة نظر الدولة. وعلى هذا الأساس فإن المختص في الجغرافيا السياسية يعتمد على جغرافية الدولة الطبيعية لتحليل الدولة وأثر الجغرافيا على السياسات التي تتبنها الوحدة السياسية على كافة المستويات، وذلك إعتمادا على مساحة الدولة وموقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية والبشرية والتعداد الديمغرافي والثقافة والعادات والعرق والدين...، في حين يركز الدارس في مجال الجيوبولتيك على البحث في طبيعة عناصر جغرافية الدولة، بغرض صنع القرارات ورسم الإستراتيجيات لتعديل النقائص الموجودة في تلك العناصر والمكونات التي تسمح للدولة بالتحرك للبحث عن مساحات جغرافية خارج حدودها، على شكل توسع لتغطية تلك النقائص كالبحث عن الموارد الطبيعية الخارجية، ولذلك فإن الفكر الجيوبولتيكي على خلاف الجغرافيا السياسية يقوم على نزعة أوخلفية الغرض منها هو تحقيق المصالح القومية للدولة على حساب

دول أخرى وهي فكرة عدوانية أسست لفكرة المجال الحيوي والتوسع ونمو الدولة عبر القوة العسكرية أو الحرب.

وعلى العموم، يمكننا إبراز مظاهر الاختلاف بين الجغرافيا السياسية والجيوبوتيك على النحو التالي :

- الجغرافيا السياسية تدرس كيان الدولة كما هو في الواقع، بينما يبحث الجيوبولتيك عن خطط وإستراتيجيات لما يجب أن تكون عليه الدولة.
- الجغرافيا السياسية ترسم صورة الدولة في الماضي والحاضر، أي تدرس مكونات الجغرافيا للدولة حاليا في ضوء الماضي، بينما يرسم الجيوبولتيك حالة الدولة في المستقبل، بمعنى يحاول الفكر الجيوبواتيكي برسم سياسات الدولة في المستقبل إعتمادا على المعلومات التي يستقيها من الجغرافيا السياسية.
- الجغرافيا السياسية مجال قريب إلى الثبات والستاتيك، أما الجيوبولتيك فهو مجال متطور ومتحرك.
- تعكس الجغرافيا السياسية الصورة الحقيقة للدولة، في حين يبحث الجيوبولتيك في العلاقة بين الأرض والدولة وتدرس السياسات العالمية من وجهة نظر قومية محلية.
- تعتبر الجغرافيا السياسية مجال علمي يقوم على أسس علمية موضوعية يمكن من خلالها تقييم مسائل الدول والعلاقات الدولية تقييما موضوعيا قد يحقق السلم والتعاون، أما الجيوبولتيك يعتنق فلسفة القوة وغالبا ما تطغى عليه الذاتية، كونه يرسم الخطط الإستراتيجية التي تحقق السيطرة وبسط النفوذ قد تصل الى صورة عنيفة تقود إلى حروب، كون الدولة في نظر الفكر الجيوبولتيكي كائن حي يجب أن تنمو وتتوسع على حساب الأخرين و لو بإستعمال القوة العسكرية.
- الجغرافيا السياسية تعترف بالحدود القائمة بين الدولة وتدعو إلى إحترامها، أما الجيوبولتيك لا يعترف بحدود ثابتة.

المحور الثاني : مدارس الجغرافيا السياسية الكلاسيكية

أولا : المدرسة الألمانية

- **فرردريك راتزل**

يعتبر من مؤسسي الجغرافيا السياسية، بحيث نشر خلاصة أفكاره في كتابه الشهير المسمى "الجغرافيا السياسية" الصادر عام 1897، ومن مجمل تلك الأفكار نبرزها مختصرة على النحو التالي :

- تأثير البيئة الجغرافية على الوحدات السياسية، وإعتبار الدولة كائن حي قائم في مجال محدد يجب المحافظة عليه، والعمل باستمرار على توسيع المجال الجغرافي حتى تصبح الدولة قوة كبرى. ونمو الدولة عبر التوسع هو تجسيد لنظرية النشوء والإرتقاء لداروين التي أثرت في الفكر الجغرافي لراتزل.
- تقوم الجغرافيا السياسية على مبدأين أساسيين هما : المجال الحيوي (الأرض) والموقع الجغرافي، فالقيمة الجغرافية ومستقبل أي دولة على الكرة الأرضية مرتبطان إرتباط وثيق بهذين المبدأين.
- الشعور بأهمية المجال الحيوي يجب أن يتوفر لدى السلطة السياسية والشعب على حد السواء، حتى تتمكن الدولة من المحافظة على أراضيها، ففي حال غياب هذا الشعور قد تتعرض الدولة إلى التفتيت والتقسيم إلى دويلات، وتكون مهددة بإستمرار من طرف دول الجوار الجغرافي، وبذلك فإن نمو الدولة يرتبط بثقافة وحضارة شعوب وسكان الأقاليم الجغرافية التي تؤمن بأن التوسع هو نشر لحضارتها ورسالتها العالمية، وهي ثقافة تدفع الدولة الى البحث عن مجالات جغرافية أخرى لزيادة مساحتها. ولذلك فإن الدافع الأول للتوسع في الأراضي يأتي من الدول الكبرى ذات الثقافة السامية لتحمل أفكارها الى الجماعات البدائية المتخلفة
- يستمر نمو الدولة حتى يصل الى مرحلة الضم بإضافة وحدات صغرى إليها والأرض ومن عليها من السكان يجب أن تميزها عن بعضها البعض إذا أراد إتمام عملية الضم.
- تعتبر حدود أي دولة العضو الحي المغلق لها، التي تعني سلامة الدولة وإستقلالها، وتمكنها من النمو.
- غاية الدولة في نموها هو إمتصاص وضم الأجزاء الجغراقية ذات القيمة السياسية كالسهول، الأنهار، أو المناطق الساحلية، أو الغنية بالثروات المعدنية.
- الميل العام للدولة نحو لتوسع والضم ينتقل من دولة إلى أخرى، ثم يتزايد ويشتد على أن الشهية تزداد نتيجة تناولها الطعام.

- **كارل هاوسهوفر:**

تأثر بأفكار راتزل، خصوصا بفكرة المجال الحيوي التي تسمح للدولة من النمو، ومن ثم تصبح قوة عظمى، وقد أثرت 'فكاره في القائد النازي هتلر، وبالتحديد لما أعتبر بسط النفوذ على المجال الحيوي

يرتبط بالعوامل الجغرافية والبشرية، وقد أختزل المشكلة الألمانية في عدد سكانها الكبير الذي وصل قبل بداية الحرب العالمية الثانية إلى 85 مليون نسمة على مساحة جغرافية تقدر بـ 600 ألف كيلو متر مربع، وهي رقعة صغيرة لا تستوعب هذا العدد الضخم من السكان الألمان، ولذلك توجب على ألمانيا التحرك للبحث عن مجالات حيوية تقضي على مشكلاتها الديمغرافية.

ومن أهم أفكاره، إقراره بأن مقومات الدولة القوية ترتكز على خمسة مؤشرات، نبرزها على النحو التالي:

1- الموقع الذي تحتله العاصمة يكون مركزي وسط الدولة لتسهيل الدفاع عنه.

2- عدد كبير من السكان لتوفير الأعداد اللازمة من السكان في سن التجنيد لإمداد الجيش.

3- معدل مواليد مرتفع.

4- ’تحاد تام بين السكان والأرض.

5- توازن عادل بين سكان الريف والحضر.

ثانيا : المدرسة البريطانية

- **هالفورد ماكندر (نظرية قلب الأرض HEARTLAND THEORY).**

تبنى عالم الجغرافيا السياسية البريطاني "ماكندر" نظرية قلب الأرض في محاضرة " ألقاها في إحدى النشاطات الأكاديمية للجمعية الملكية للجغرافيا عام 1904، إذ كشف عن وجود منطقة محورية عرفت باسم المحور الجغرافي للتاريخ، كانت لها الأثر الكبير في تفاعلات العلاقات الدولية في مختلف مراحلها التاريخية، كونها شكلت نقطة الإرتكاز الجغرافي في صنع تاريخ الإمبراطوريات القديمة، حيث يضم قلب الأرض أقاليم جغرافية إستراتيجية في العالم، أبرزها سهول شرق أوروبا وسهول شرق و وسط آسيا [1]. (أنظر الخريطة رقم 01).

الخريطة رقم 01 توضح منطقة المحور الجغرافي للتاريخ التي تضم آسيا الوسطى (قلب الأرض) لنظرية " ماكندر " عام 1904.

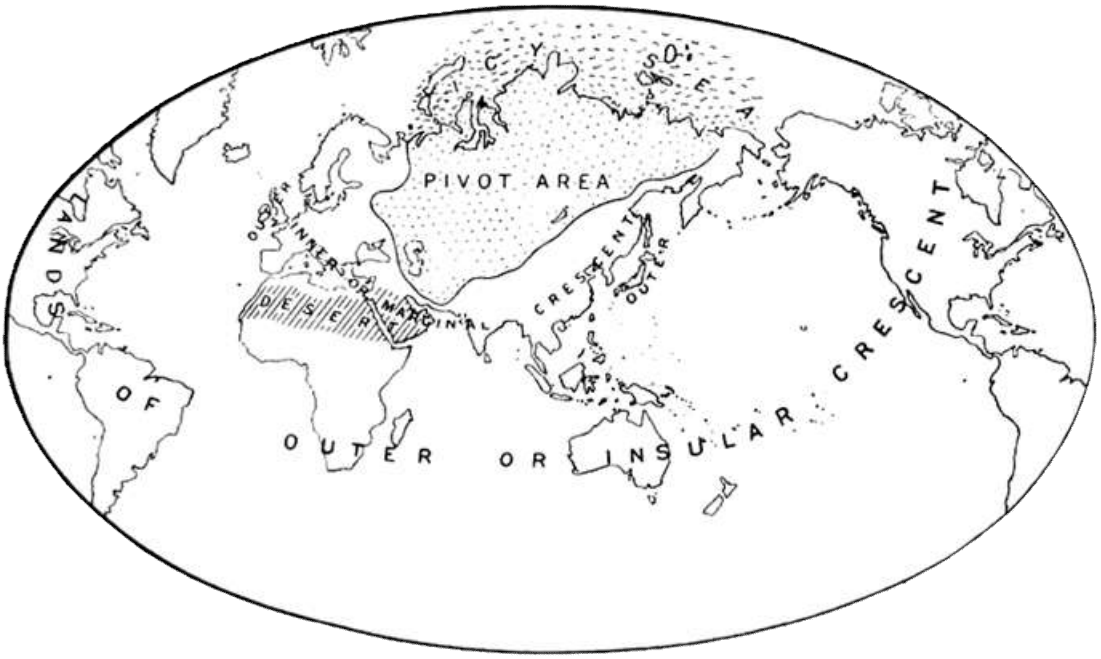

Source : www.anselm.edu.academic.history.org

وقد رسم "ماكندر" إرتكازا على أهمية تلك الأقاليم في أوقات الحروب، صورة عريضة لحركة التاريخ تتحكم فيها حملات من الغزوات البرية عبر السهوب من الأعماق المجهولة لآسيا، وعبر الممر الرئيسي من جبال الأورال وبحر قزوين، حيث تسير هذه الحركة من المراكز تجاه الأطراف، بحيث سمحت تلك الغزوات من فرض الشعوب الطورانية البدوية سيطرتها على الشعوب والأمم الأخرى، وبذلك أعتبرت تلك الأقاليم حسب "ماكندر" المحور الجغرافي للتاريخ الذي مكن الشرق للسيطرة على الغرب، ومن ثم

[1] Pascal Boniface, La Géopolitique Et Les Relations Internationales, IRIS, 2011, p p.23-24.

أصبح قلب الأرض مركزا لتصدير إستبداد وتسلط الشعوب والأنظمة الشرقية المعتدية على أوروبا الديمقراطية[1].

قامت نظرية "ماكندر" هذه على فرضية رئيسية، مفادها أن الجزء الداخلي من أوراسيا هو مركز العالم سياسيا، مقرا في الوقت ذاته أن السيطرة على هذا المركز الذي يضم أكبر كتلة أرضية في العالم سوف يسمح بالسيطرة العالمية، ولا شك أن القوة البرية التي تبسط نفوذها على قلب الأرض ستنافس بنجاح القوى البحرية العالمية، وكان ماكندر بفرضيتيه هذه يقصد التنافس الدولي الذي كان يدور بين القوى البرية وعلى رأسها روسيا والصين وألمانيا والقوى البحرية وعلى رأسها بريطانيا، وهذا ما يفسر أن تلك النظرية قامت في سياق التفرع الثنائي للنزاعات بر / بحر بين القوى البرية والبحرية المعروفة تاريخيا وكان قلب الأرض محور تلك النزاعات خاصة في القرن الثامن عشر بين روسيا القيصرية كقوة قارية وبريطانيا كقوة بحرية للسيطرة على شبة الجزيرة الهندية.

بيد، أن الأفكار التي عرضها ماكندر في خضم صراع القوة القارية والقوة البحرية قد تغيرت نسبيا بسبب الاضطراب الإيديولوجي والجيوسياسي الناتج عن الثورة البلشفية، ففي كتاب بعنوان "أفكار ديمقراطية وواقعية " الصادر في عام 1919، راجع " ماكندر " بعض أفكاره بخصوص نظريته الأولي، حيث أستعمل لأول مرة مصطلح "قلب الأرض" بدلا من المحور الجغرافي للتاريخ، إذ برز الاتحاد السوفييتي كقوة قارية ترغب في التقدم والتوسع نحو أوروبا الشرقية والمياه الدافئة من أجل السيطرة على مجمل قارة أوراسيا، ومن ثم طرد القوى البحرية، وكنتيجة لهذا الوضع الجيوسياسي الجديد أضاف في تعديله مناطق جديدة للقلب الأوراسي يشمل شرق أوروبا ويمتد حتى نهر الألب معتبرا الاتحاد السوفياتي السابق ومجموعة الدول المستقلة عنه حديثا المنطقة المحور من أو راسيا (أنظر الخريطة رقم 02).

---

[1] لخميس شيبي، "الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية – فترة ما بعد الحرب الباردة – (1991–2008)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية : معهد البحوث والدراسات العربية، 2009، ص 79.

الخريطة رقم 02 توضح منطقة قلب الأرض الموسعة في نظرية ماكندر المعدلة عام 1919 والتي تضم جمهوريات آسيا الوسطى وجزء كبير من دول أوروبا الشرقية التي كانت خاضعة للاتحاد السوفييتي السابق.

Source : www.ca-c.org/journal/2005/journal_eng/cac

وقد شكلت آسيا الوسطى إضافة إلى القوقاز حسب المفهوم الجغرافي الجديد لماكندر المفتاح الاستراتيجي لمحاولات السوفيات السيطرة على شرق أوروبا، ولذلك يفهم على نحو أفضل الجهد الذي بذلته بريطانيا في القرن التاسع عشر كقوة بحرية من أجل حرمان الدولة السوفييتية من عمقها الاستراتيجي الجنوبي على اعتبار وسط آسيا والقوقاز من المناطق الإستراتيجية الهامة المتحكمة في قلب أوراسيا[1]، كما اعتبرت طيلة الحكم السوفييتي أحد الركائز الأساسية لأمن السوفيات القومي بحكم مجاورتها لدول تحالفت مع الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة، ناهيك عن كون آسيا الوسطى قلعة طبيعية كبيرة حصينة لما تتوفر عليه من سهول محاطة في معظم جوانبها بحواجز طبيعية أكثرها جبال وهضاب، حيث أعتبر السوفيات جغرافية المنطقة وخصائصها الطبوغرافية بمثابة الحصن الطبيعي للأمن القومي السوفييتي، وهنا يجب ملاحظة أن وضع قاعدة عسكرية على احد تلك الحواجز يعني الإشراف الكامل على القلب الأوراسي، وقد رشح "ماكندر" روسيا أو ألمانيا للسيطرة والتحكم في هذا القلب، وتعبر هذه الفرضية في واقع الأمر عن مخاوف البريطانيين من نشوء دولة قارية (برية) كبرى في منطقة قلب الأرض تمتلك القدرة على بسط نفوذها في المناطق المجاورة، ومن ثم السيطرة على قارة أوراسيا بمجملها[2].

---

[1] Tanguy Struye De Swielande, "Caucase et Asie Centrale : La guerre pour le controle du Rimlande", les cahiers du RMES, volume IV, numéro 01, été 2007, p.213.

[2] ضفاف كامل كاظم، "التوجه الاسرائلي – الأمريكي حيال آسيا الوسطى"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2005، ص 47.

لقد حدد " ماكندر " في نظريته أن منطقة القلب الأرضي محاطة بما أسماه بالهلال الهامشي الداخلي والهلال الجزيري الخارجي، ويعد الأول في نظره الهدف الغربي والجنوبي والشرقي من قلب الأرض أو منطقة الاتصال بين الأراضي القارية والبحار ويشمل شبه الجزيرة الإيبرية، ايطاليا، البلقان، اليونان، تركيا، الشرق الأوسط، الخليج العربي، باكستان، الهند....، في حين يتكون الهلال الخارجي من بريطانيا، اليابان، أمريكا، إفريقيا، اندونيسيا، استراليا، وهي دول تقع على أطراف الهلال الداخلي مع وجود منطقة في الوسط مشكلة من الصحراء، ويخشى " ماكندر " من أن تتوسع منطقة قلب الأرض نحو الأطراف الخارجية، مما يفسح المجال للقوى البرية من السيطرة على أوراسيا، وعلى هذا الأساس أحتمل امكانية تحالف القوى البحرية من الهلال الخارجي مع القوى المتواجدة في الهلال الداخلي لمنع قوة وحيدة للتحكم وبسط النفوذ على الأوراسيا، وأعتبر " ماكندر " أن الأسوأ في التهديدات الممثلة بالاندفاع نحو الشرق تأتي من قبل ألمانيا غليوم الثاني في المرحلة الأولى، حتى من قبل التحالف القاري الروسي الألماني حسبما هو محتمل، وأن سيناريو الوحدة الجيو سياسية بين هذين القوتين البريتين في القارة الكبرى قد يضع حدا للتفوق العالمي الأنجلو ساكسوني، إذ يدعو ماكندر بإقامة حزام من الدول خاصة من دول أوروبا الشرقية قابل لأن تشكل منطقة سد بين ألمانيا و روسيا لمنع تحالفهما في منطقة القلب[1].

ان التمعن في فكر ماكندر، يقودنا إلى الإقرار بحجم المخاوف التي كانت تساور العالم في القرن العشرين من نشوء دولة قارية كبيرة في منطقة قلب الأرض تمتلك القدرة على التوسع في المناطق المجاورة في قارة أوراسيا, فتقوم باستغلال مصادرها الضخمة وتطور طرقها البرية، ومن ثم تغزو مجمل اليابسة والبحار للكرة الأرضية لتظهر في الأفق كإمبراطورية عالمية تتحكم في تفاعلات العلاقات الدولية، وبهدف الوقوف في وجه ذلك الرهان الجيو–استراتيجي للقوة القارية المحتملة، فقد خلص عالم البريطاني إلى فرضية رئيسية مفادها : أن من يسيطر على أوروبا الشرقية يتحكم في قلب الأرض.

[1] موسى الزعبي، إلى اين يتجه عالم اليوم ؟، دمشق : منشورات اتحاد العرب، بدون طبعة، 2004، ص ص.22–23.

ثالثا : المدرسة الأمريكية

- **نيكولاس سبيكمان (نظرية حافة الأرض RIMLAND THEORY).**

عرض عالم الجيوبوليتيك الأمريكي " سبيكمان " في كتابه " جغرافية السلام " الصادر عام 1944 نظرية، ركز فيها على المنطقة المحورية التي يدور حولها التنافس الدولي بين القوى البحرية والبرية، وأعتبر أن الهلال الهامشي الكبير الذي أسماه حافة الأرض الذي يضم كل من أوروبا وشبه الجزيرة العربية والعراق، وآسيا الوسطى، وإيران، وأفغانستان، والهند، وجنوب شرق آسيا، والصين، وكوريا هو المنطقة الوسيطة الواقعة بين قلب الأرض (روسيا في نظره) والبحار المشاطئة[1]. (أنظر الخريطة رقم 03

الخريطة رقم 03 توضح قلب الأرض (روسيا) والأرض الهامشية التي تتضمن آسيا الوسطى حسب نظرية سبيكمان عام 1944.

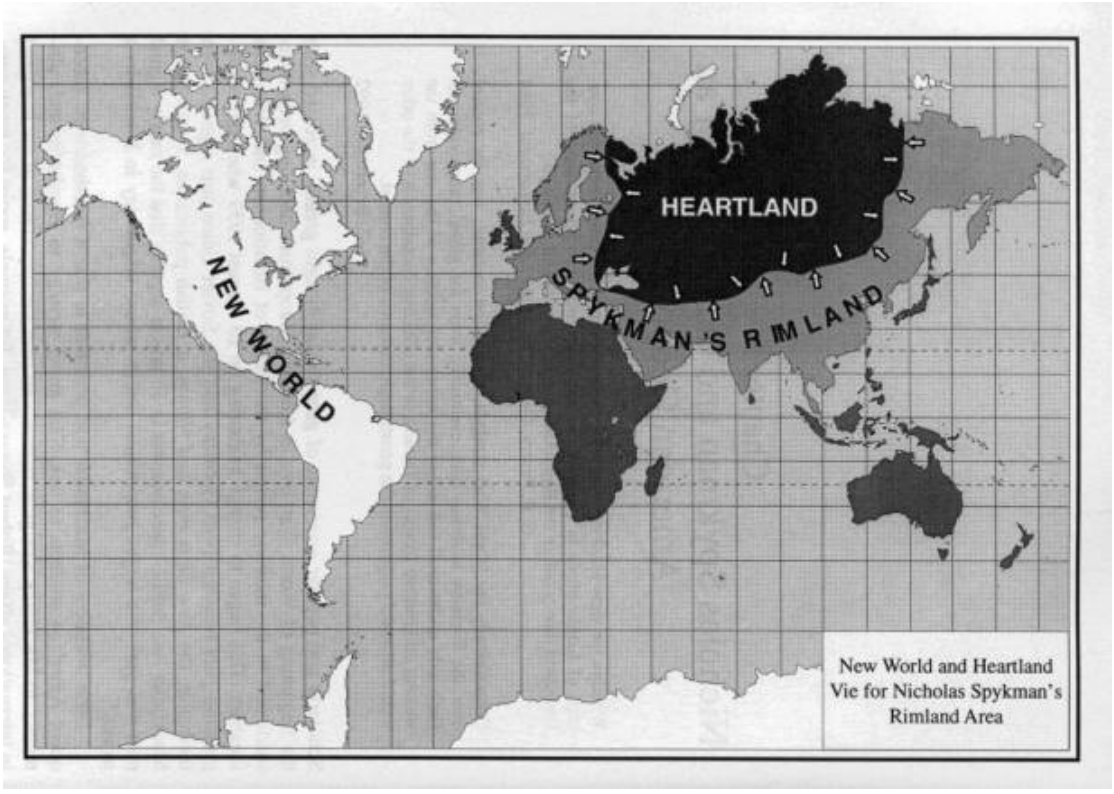

Source : www.oldenburger.us/gary/docs/TheColdWar_files

وقد قامت نظرية " سبيكمان " هذه على أنقاض نظرية " ماكندر "، إذ قلل من بعدم المبالغ الأهمية الجغرافية والإستراتيجية لقلب الأرض واصفا تلك النظرية بالمبالغ فيها، مقدما فرضية مفادها أن التاريخ الجغرافي للحافة أو الأرض الإطار قد نشأ من تلقاء نفسه وليس بتأثير من قلب الأرض الذي يعتبره مجرد مصب لروافد الحضارة من المناطق الشاطئية، وعلى هذا الأساس تعد حافة الأرض الشريان

(1) Tonguy Struy De Swieland, op.cit, p.215.

الذي يمد هذا القلب الحياة بحكم ما تحتوي عليه من مقومات جيو إستراتيجية، فهي تمتلك ثلتي سكان العالم، وتنتج ثلتي الناتج الإجمالي العالمي، وتتضمن أكبر دولتين من حيث عدد السكان والمساحة (الصين، والهند)، فضلا على ما تمتلك من موارده طبيعية غنية، وممرات برية وبحرية، وقدرات نووية، الأمر الذي يجعل من تلك المنطقة ساحة لصراعات دولية مستمرة[1]. وقد وصف " سبيكمان " هامش الأرض أو الحافة بمفتاح السياسة العالمية، في حين أطلق على قلب الأرض تسمية الكتلة الأرضية الميتة أو القلب الميت كونه حبيس الحافة، يضاف إلى ذلك أن أكثر من نصف أراضي القلب هي عبارة عن أراضي موحشة جافة تحتلها مساحات شاسعة من الغابات المخروطية الباردة وأراضي الصقيع الدائم، كما أنها أراضي قليلة الثروات مقارنة بثروات الأرض الهامشية.

وقد خلص " سبيكمان " إلى فرضية، مفادها أنه من يهيمن على الأرض الإطار أو الهامش، يسيطر على أوراسيا، ومن يتحكم في أوراسيا سوف يسيطر على العالم، وهي فرضية متناقضة تماما مع ما طرحه ماكندر في نظرية قلب الأرض. وقد تأسست نظرية حافة الأرض واقعيا على تجربة الحرب العالمية الثانية التي تحقق فيها نصر الحلفاء خلال سيطرتهم على الشواطئ واليابسة في أغلب مناطق حافة الأرض أو الهلال الهامشي الكبير، فقد كان لتلك التجربة الأثر الكبير في إعداد السياسة الخارجية الأمريكية، وهي في الحقيقة أصل عقيدة الاحتواء التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الحرب الباردة معتبرة تلك الرقعة الجغرافية بمنطقة إرتطام CRUSH ZONE التي دارت فيها صراعات دولية من أجل السيطرة على ممراتها ومواردها الطبيعية، وبما أن روسيا هي القلب وتعد بمثابة الظهير الخلفي للأرض الهامشية تسعى دوما من خلال التوغل فيها كقوة قارية الوصول إلى البحار والمحيطات، فيتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية منع التوسع والمد الروسي السلافي عبر تلك المنطقة باعتمادها على سياسة الاحتواء[2]. وتعزيزا لهذه الفكرة أعتقد " سبيكمان " أن الإتحاد السوفييتي السابق لم يكن يمتلك الوسائل للسيطرة على العالم مادام لم ينجح في الاستحواذ على الأرض الحافة، ولذلك أكد هذا المنظر على استمرار المنافسة البرية البحرية على هذه الرقعة الجغرافية الهامة في السيطرة على أوراسيا في إطار سيطرة القوى البحرية على القوى البرية أو القارية وقد مثلت حافة الأرض حسب سبيكمان [3].

يتضح من خلال عرض فحوى نظرية الأرض الحافة، أن هذا النوع من التفكير الجيوبوليتيكي قد مثل الخلفية التي قامت عليها نظرية الاحتواء التي طرحها جورج كينان عقب الحرب العالمية الثانية لتطويق الاتحاد السوفييتي وحرمانه من التوسع انطلاقا من هذه المنطقة التي اعتبرت في الفكر الاستراتجي الأمريكي منطقة إلتقاء وتصادم بين القوى البرية والبحرية في أوقات السلم والحروب، وهكذا

---

[1] لخميس شيبي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[2] موسى الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 24-25.

[3] Tanguy Struye De Swilande, op.cit, p.215.

يتب، ولذلك أوصت المدرسة الأمريكية المدافعة على القوة البحرية بضرورة تبني الولايات المتحدة الأمريكية كقوة بحرية عقيدة الاحتواء في ظل توقع بروز قوة برية أوراسية تسعى للهيمنة الشاملة على حافة الأرض، ومن ثم منع هذه القوة لبسط نفوذها على كامل أوراسيا.

المحور الثالث : مدارس الجعرافيا السياسية المعاصرة

أولا : المدرسة الأمريكية

- **زبيغينو بريجينسكي (نظرية المساحة الوسطية)**

أكد المنظر الأمريكي "بريجنسكي" في كتابة رقعة الشطرنج الكبرى على أهمية أوراسيا الإستراتيجية، حيث وصفها بمنطقة المحور الجيوبوليتيكي للقارة الأسيوية على اعتبارها مجال نفاذ للمناطق الآسيوية المهمة، وحاحب الموارد عن اللاعبين الاستراتيجيين في قارتي آسيا وأوروبا، باعتبارها نقطة ارتكاز أساسية في تنفيذ مشروع القيادة العالمية [1]، وقد أستندت هذه الرؤية على حقيقة تاريخية تمثلت في تطلع الأمبراطوريات القديمة مثل الأمبراطورية الرومانية والصينية، والمغولية الى التوسع وتحقيق النفوذ العالمي بمحاولات سيطرتها على هذه الرقعة الجغرافية الهامة من العالم[2].

تعزيزا لهذا الطرح يوضح " بريجنسكي"، أن الرهان الرئيسي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو السيطرة على الأوراسيا التي تمتد من أوروبا الغربية حتى الصين تكون فيه آسيا الوسطى المنطقة الاستراتيجية الأكثر أهمية المتحكمة في هذا المجال الجغرافي الرحب، وفق هذا المنظور فان أي توسع من الغرب الى الشرق ومن الشرق نحو الغرب لابد أن يمر عبر تلك المنطقة باعتبارها منفذ استراتيجي للقارة الأوراسية، وبذلك فهي أحد مفاتيح العقائد الجيوسياسية والجيواستراتيجية لأوراسيا التي تسمح بفرض الهيمنة الشاملة على المستوى الكوني، فاذا كان الهدف في نظره من بسط النفوذ على أوروبا الغربية والوسطى هو تحييد بناء الوحدة الأوروبية المنافس الجيو اقتصادي القوي للولايات المتحدة الأمريكية واعتبارها القطب الأكثر تحركا في الجهة الغربية الأوراسية، فان الهدف من السيطرة على آسيا الوسطى إضافة الى القوقاز سوف يمكن الأمريكيين من التوغل في منطقة تتضمن إستراتيجية إسلامية تعد مفصولة نسبيا عن الحضارة الغربية الأوروبية، كما يسمح السيطرة على هذا المجال الجغرافي التحكم في العمق الحيوي والاستراتيجي لروسيا والعالم السلافي – الأرثوذكسي باعتباره من المناطق الأكثر أهمية في العالم[3]. ويرى " بريجنسكي " ان موقع آسيا الوسطى الجغرافي يجعل منها جسر رابط بين الشرق والغرب، ومن ثم فان تلك المنطقة تكتسب أهمية جيوبوليتيكية كونها تربط الجهتين الأكثر ثرءا ونشاطا في شرق أوراسيا وغربها،[4] وباكتسابها هذه الميزة الجغرافية الفريدة من نوعها شكلت المنطقة المساحة الوسطية للقارة الأوراسية التي تعد ساحة لتنافس القوى الكبرى بغرض فرض الهيمنة العالمية الشاملة،

---

[1] زبيغينو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى "الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية"، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1999 ص ص، 58-59

[2] نفس المرجع، ص، 30.

[3] موسى الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 21-22.

[4] محمد إلياس خضير، سرمد خليل ابراهيم، متغير الطاقة في السياسة الخارجية التركية حيال دول آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة"، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، عدد 35، 2014 ، ص. 195.

وعلى أساس هذا التصور أوصى هذا المنظر الولايات المتحدة الأمريكية بسحب تلك المنطقة الى داخل الفلك الغربي التي تتزعمه، حيث يتوجب عليها منع خضوع آسيا الوسطى والقوقاز من سيطرة لاعب دولي واحد بهدف منع الشرق من التوحد بهدف الحفاظ على النفوذ الأمريكي وعدم ازاحته من أوراسيا، وتحقيقا لهذا البعد الجيواستراتيجي يتوجب على القيادات الأمريكية ضرورة ملء الفراغ الناشئ عن تفكك الاتحاد السوفييتي، حيث يسمح للقوة العظمى حسب منظوره التمدد في شطر الفراغ الأوراسي، وأن التموقع في هذا الحيز الجغرافي بعد ما تم طردها منه أكثر من أربعين سنة من طرف السوفيات يخدم المخطط الأمريكي الكوني المتعدد الأبعاد، ويحقق طموح بناء القوة الكونية الكاسحة HYPER POWER، ولن يتأتى ذلك إلا عبر إقامة قواعد عسكرية أمريكية على أراضي جمهوريات آسيا الوسطى تحقيقا الإدراك الاسترتيجي القائم على أن المنطقة تتوسط العالم وتتحكم في حركة توسع القوى الاقليمية والدولية من الغرب نحو الشرق، ومن الشرق باتجاه الغرب واعتبارها المنفذ الاستراتيجي لأوراسيا، فالسيطرة عليها يعني الهيمنة على مجمل العالم [1].

لقد برر بريجنسكي حتمية بسط التفوذ الأمريكي في أو راسيا باعتبارها جزء من منطلق أنها تضم معظم دول العالم، وتتسم بالتواجد السياسي القوي والديناميكية، كما تضم أكبر سكان العالم بتعداد يصل إلى 75 بالمائة، ويوجد بها 60 بالمائة من الناتج الاجمالي، و75 بالمائة من موارد الطاقة العالمية، وتضم أوراسيا أكبر القوى النووية والعسكرية والاقتصادية، والأهم من كل هذا فان هذه القوى الإقليمية والعالمية التي تمتلك هذه المقومات كالهند والصين وروسيا تتحرك بقوة في هذا المجال الجغرافي قصد تحقيق طموحها الهادف الى تحدي الزعامة الأمريكية على النظام الدولي الجديد [2]، كل هذه المعطيات جعلت من أوراسيا خاصة في الجزء الآسيوي الشرقي منها المتضمن آسيا الوسطى والقوقاز منطقة ذات أهمية جيواستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بل الأكثر من ذلك فقد أصبحت هذه الرقعة الجغرافية حجر الزواية في الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة والهيمنة على عالم ما بعد الحرب الباردة. ويعزز هذا المنظور ما ذهب اليه " ستيفن كيلز " أحد المتخصصين والباحثين الأمريكيين في آسيا الوسطى بقوله : " أن المنطقة تتحول الى بؤرة تنافس دولي سيجعل منها واحدة من المناطق الساخنة في العالم، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم منذ فترة بحملة قوية غير معلنة تهدف الى السيطرة عليها،

---

[1] حميد حمد السعدون، نظرية ماكندر : قراءة جديدة في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد 28، 2005، ص ص. 95-96.

[2] أناتولي أوتكين، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة أنور محمد ابراهيم ومحمد نصر الجبالي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص، 95.

وكذلك تفعل روسيا وايران وقوى أخرى، على شكل تنافس شديد جعلها أحدث ساحة عالمية لسياسات القوى الاقليمية والعالمية " [1].

ثانيا : المدرسة الروسية

- **ألكسندر دوغين (الأوراسية)**

بحكم خصوصية روسيا الروحية وجوهرها الثقافي التاريخي المتميز كما يرى عالم الجيوبولتيك الروسي " ألكسندر دوغين "، فان هذه الدولة تسعى إلى الحفاظ على تميزها أمام تحديات الغرب وتقاليد الشرق رافعة شعار " لا الشرق ولا الغرب بل أوراسيا "، وهو ما يجعلها تتمتع باستقلالية وهوية ذات طبيعة خاصة، وبما أن روسيا هي المحور الجغرافي للتاريخ فان مصالحها الإستراتيجية لا تنفصل عن الأراضي الأوراسية التي تضم شرق أوروبا ووسط آسيا والقوقاز، فبسط هيمنة الروس على هذه الأقاليم الجعرافية يعد بمثابة المبدأ المؤسس والمحدد لآفاق الجيوبوليتيك للدولة الروسية الراسخ في سلوكها والمرتكز على الفكر التوسعي الإمبراطوري القديم[2].

ونتيجة لهذا الرهان الجيوسياسي وبحكم موقعها الجغرافي الهام سواء في الحقبة القيصرية أو السوفيتية أعتبرت تلك الأقاليم من الناحية التاريخية كحاجز صد إستراتيجي في مواجهة التهديدات الخارجية، حيث كانت وفق عقيدة الأمن القومي السوفييتي بمثابة الخاصرة الجنوبية للإتحاد التي يتوجب حمايتها من أي تأثيرات وتدخلات خارجية، التي تعني المساس بسيادة وأمن الدولة السوفيتية، وعلى هذا الأساس فقد حددت هذه العقيدة خيارات صناع القرار السوفيات تجاه تلك المنطقة سواء بممارسة ضغوطات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية على جمهورياتها السابقة، للحد من تأثيرات التدخلات الخارجية، ومن ثم الحفاظ على المصالح السوفييتية وإبقاءها ضمن مجال نفوذ روسيا الفدرالية[3].

بعد إنقضاء فترة غير طويلة في السياسة الخارجية الروسية أطلق عليها نقادها تسمية توجهات رومانسية موالية للغرب، برز تيا فكري بقيادة ألكسندر دوغين يدعو روسيا إلى انتهاج دورا خارجيا أكثر إثباتا للوجود يحمل صبغة سلافية واضحة، حيث يركز هذا الدور أكثر على الطابع القومي لحماية

---

[1] نقلا عن لطفي السيد شيخ، الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى، القاهرة : دار الأحمدي للنشر، ط1، 2006 ص، 56

[2] ألكسندر دوغين، أسس الجيوبولتيكا : مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، طرابلس : دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط01، 2004، ص،ص،230-231-232-233.

[3] Andrei Kortunov, "Russia and Central Asia:Evolution of Mutual Perceptions, Policies and Interdependence", Moscow Public Science Foundation, Rice University, MOSCOW, April 1998, p.5

مصالح الروس خارج حدود دولتهم[1]، وقد أطلق على هذا التيار تسمية بالفكر الأوراسي الذي يركز على ضرورة توجه الدولة الروسية نحو أوراسيا كخيار يطرح نفسه بصيغة سوفيتية جديدة معدلة جغرافيا ومنقحة إيديولوجيا وسياسيا واقتصاديا وحتى ثقافيا، وقد يشكل هذا الخيار ليس فقط المخرج الأقل صعوبة من أجل أن تستقر روسيا الفدرالية على هوية حضارية جديدة، بل قد يكون المجال الذي تستطيع فيه التحرك بحرية وبشكل فعال، بحيث يتوجب على الروس الحضور القوي والمناورة الواسعة في المجال الأوراسي الذي يشمل مجموعة الدول المستقلة حديثا، والذي يمكن روسيا من أن تصبح الدولة المحورية في النظام الدولي الجديد، وأن تكون فاعلا في هذا النظام من موقع قوة[2].

وقصد استعادة روسيا الاتحادية لدورها الديناميكي على المستوى العالمي، ركز دوغين على أولوية البعد الجيوبولتيكي في توجهات سياستها الخارجية في فترة ما بعد الحرب الباردة، فحسب هذا المنظور فان ترك المجال للتوسع الغربي وبالأخص التغلغل الأمريكي نحو القارة الأوراسية سوف يقلل من فرص حضورها في مجالاتها الحيوية التقليدية، ومن ثم حرمانها من لعب دور محوري في تفاعلات النظام الدولي الجديد. وتعزيزا لتلك النظرة يرى هذا المنظر، بأن تطبيق الفكر الجيولتيكي وتجسيده على أرض الواقع كعقيدة تتحكم في السلوك الروسي الخارجي سيفضي لا محالة إلى إحياء النفوذ العالمي للروس، ويعيد التوازن الإستراتيجي مع الغرب الذي تم خرقه لصالح الأطلسية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وبناءا على هذه الرؤية الجيوبوليتيكية ينصح "دوغين" صناع القرار في روسيا بضرورة بعث فكرة عالم الجيوبوليتيك البريطاني "ماكندر" حول المحور الجغرافي للتاريخ الذي تكون فيه روسيا الاتحادية قلب الأرض الجديد، الأمر الذي يمكنها من السيطرة على الأرض المحورية في الكتلة القارية الأوراسية[3]. وعليه فان مهمة روسيا حسب هذا المنظور تتلخص في تعزيز الاتجاهات الدافعة نحو المركز وإبقاء هذه المنطقة وكل المناطق الواقعة في مجالها الجنوبي تحت السيطرة الإستراتيجية الروسية على نحو إقامة بنيان راسخ يعتبر امتدادا للتقاليد الجيوسياسية لروسيا القيصرية والسوفيتية التي كانت تحافظ دوما على نفوذها ووجودها الإستراتيجي من خلال نظام رقابة مرن ومتنوع العناصر، ويستند هذا التصور على إدراكات واقعية تحتم على القادة الروس الانتباه لها، تتمثل في إيجاد صيغة واضحة لمفهوم العدو أو

---

[1] فريتز ايرمارث، زلمي خليل زاد، روسيا، التقييم الاستراتيجي : دراسات مترجمة، (5)، أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1997، ص، 108.

[2] دياري صالح مجيد، لتنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين : دراسة في الجغرافيا السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2010، ص، 65.

[3] لزهر وناسي، "التفاعلات الإستراتيجية في آسيا الوسطى، دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية . الصين . روسيا"، مرجع سابق، ص،ص، 217-218.

الخصم الجيوسياسي كعنصر رئيسي في البيئة الجيوبوليتكية الجديدة لروسيا، ومن الواضح أن العدو الرئيسي في هذه البيئة هو الأطلسية أو الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ويرى دوغين بأن رصد النزعة الجيوبوليتيكية تجاه أوراسيا تكمن أساسا في ثقافة الروس التوسعية، بحيث يستندون إلى تجاربهم التاريخية المطبوعة بديناميكية وتطلع الشعب الروسي إلى التوسع والإعمار الحضاري عبر مجموع أراضي أوراسيا التي تشمل حدودهم الجنوبية، ويظهر هذا التوجه تاريخيا عبر المصالح الإستراتيجية الروسية التي لم تنفصل عن أراضي هذه المنطقة، فالشعب الروسي يحمل رسالة عالمية تجعله يتحرك بصورة منظمة من أجل بناء إمبراطوريته القديمة التي كانت تضم مزيجا من الأقوام والثقافات والأقاليم، لذا فان التوسع المنهجي اللا محدود للحفاظ على النفوذ الروسي في أهم الأقاليم الجغرافية لأوراسيا ليس اعتباطيا بل هو جزء لا يتجزأ من الوجود التاريخي والعقلية الروسية الحاملة لرسالة حضارية تتماشى مع حدود الإمبراطورية المترامية الأطراف[2]، ويؤكد هذا الطرح أحد الجيوبولتكيين الروس "غوميليوف ليف" بإقراره أن الشعب الروسي لا يقتصر على العرق السلافي، بل يشكل خليط من الأعراق جعلته يكتسب خصوصية، فالتمازج بين السلاف والأتراك على سبيل المثال يبرر النزعة الروسية لإعادة نفوذها في الجمهوريات الإسلاميةالمأهولة بالعرق التركي، فإحياء تاريخ الإمبراطورية القيصرية والسوفيتية في المنطقة لابد أن يراعي ذلك التمازج العرقي الذي يشكل التاريخ الروسي المتحكم في توجهات السياسية الروسية، والمحدد لهوية هذه الدولة ومصيرها في هذا المجال الحيوي[3]، وكنتيجة لذلك تبنى التيار الأوراسي في أفكاره الجيوبولتيكية الهوية كمسألة جوهرية، إذ توجد علاقة وطيدة بين النزعة القومية وتوسع الروس في أوراسيا خلال قرون طويلة من تاريخ بناء إمبراطوريتهم[4].

---

[1] علي ليراري،"الرهانات النفطية والأمنية في آسيا الوسطى"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2008 – 2009، ص، 99.

[2] ألكسندر دوغين ، مرجع سابق، ص،ص، 232–233.

[3] عادل عباسي، "السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة، فرصها وقيودها"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2007، ص،ص، 21–22.

[4] علي ليراري، مرجع سبق ذكره، ص، 95.

المحور الرابع : التنافس الدولي على الأقاليم الجغرافية

دارسة حالة التنافس الروسي . الأمريكي على بحر قزوين

أولا : الأهمية الجغرافية والجيو اقتصادية لبحر قزوين.

يشكل بحر قزوين في نظر الكثير من الجغرافيين امتداد طبيعي لمنطقتي القوقاز وآسيا الوسطى، حيث اعتبرته الكثير من دراسات الجغرافيا السياسية لاسيما الأمريكية منها بمثابة الكتلة الجغرافية المشتركة مع وسط آسيا أو ما يطلق على تسميتها بمصطلح " أسيا الوسطى الكبرى ". فمن وجهة النظر الجغرافية تحده جمهورية كازاخستان من الشمال الشرقي، وتركمانستان من الجنوب الشرقي، إضافة إلى جمهورية أذربيجان القوقازية من جهة الجنوب الغربي، وروسيا من الشمال الغربي، وإيران من الجنوب[1]. (أنظر الخريطة رقم 06).

الخريطة رقم 06 توضح موقع بحر قزوين والدول الخمس المشاطئة لبحر قزوين

(كازاخستان وتركمانستان من آسيا الوسطى).

Source : www.almanar.com.lb/wap/edetails.

[1] دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، مرجع سابق، ص، 14.

يعد بحر قزوين أكبر بحيرة حبيسة في العالم، فهو أكبر مسطح مائي على سطح الأرض يقع شمال غرب آسيا، ، ويقع فيه حوالي 50 جزيرة صغيرة داخل مساحة تبلغ حوالي (450) ألف كليومتر مربع، أما السواحل القزوينية فتبلغ (6379 كم) أطولها ساحل كازاخستان البالغ (1900 كم)، (820 كم) ساحل أذربيجان، (640 كم) ساحل إيران، والباقي في روسيا وتركمانستان (3019 كم)[1].

لقد أظهرت الاستكشافات الأولية وجود احتياطات ضخمة من الطاقة في بحر قزوين، بيد أن الأرقام وتقديرات احتياطات النفط والغاز الطبيعي في هذا البحر تتفاوت من مصدر إلى آخر، حيث تصل بعضها إلى حد المبالغة في وصف هذه الرقعة الجغرافية من أهم مناطق تأمين الطاقة العالمية بعد الخليج العربي، حيث قدرت وكالة اعلام الطاقة الأمريكية (EIA) عام 2003 احتياطات النفط القزويني غير المكتشفة في حدود (200 مليار برميل) وهو ما جعل العديد من الباحثين في شوؤن المنطقة يصفونها بالسعودية الجديدة[2]. كما فتح هذا الرقم المجال للموازنة بين منطقتي قزوين والخليج العربي واعتبار احتياطات هذا البحر تفوق تلك الموجودة في بحر الشمال بكثير، غير أنه في واقع الأمر لا توجد مبرارات موضوعية تؤكد صحة هذه المقارنات وتثبت دقة تلك الإحصائيات الضخمة، التي قدمتها هيئة أمريكية أبدت تحفظا على الاحتياطات النفطية المؤكدة في بحر قزوين، لكنها أشارت إلى أحتياطات محتملة قد تنافس نفط الخليج العربي مستقبلا[3]، وإذا أخذنا بعين الاعتبار مصادر وكالة الطاقة الدولية، فان ذلك يعطينا رقما يعادل نسبة 16 % تقريبا من إجمالي الاحتياطات العالمية، وهذه النسبة بعيدة عن الواقع تعتمد كثيرا على التخمين[4].

إن أهم ما يعزز مبالغة الأمريكيين في تقديرات احتياطات الطاقة في بحر قزوين هي الأرقام التي تمثل الإجماع المعاصر بخصوص الاحتياطات المؤكدة في ذلك البحر، حيث تشير بعض المصادر المختصة في المنطقة إلى وجود احتياطي مابين 40 إلى 60 بليون برميل من النفط أي ما بين 4 إلى 6 بالمائة من إجمالي الاحتياطات العالمية المؤكدة، ووجود من 10 إلى 15 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي وهو ما يمثل نسبة من 7 إلى 10 بالمائة من الاحتياطات العالمية[5]، كما تكشف مصادر أخرى

---

[1] فهد مزبان خزار الخزار، "الجمهورية الإسلامية الإيرانية وموارد بحر قزوين : رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية ومعرقلاتها"، مجلة دراسات إيرانية، العدد 3 – 5، 2006، ص، 66.

[2] محمد سالم أحمد الكواز، "النفط مرتكز الحروب الأمريكية الجديدة في القرن الحادي والعشرين"، مجلة أبحاث، العدد02، 2007، ص.ص 356–357.

[3] لورنت روسكاس، تنمية نفط بحر قزوين : نظرة عامة، مصادر الطاقة في بحر قزوين : الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، أبو ظبي : مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2001، ص،26 .

[4] ويلفرد كول، تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساتها على منظمة أوبك، مصادر الطاقة في بحر قزوين : الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، أبو ظبي : مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2001، ص، 176.

[5] فوزي درويش، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، ط1، طنطا: مطابع غباشي، 2005، ص، 141.

على أن احتياطات النفط المؤكدة في بحر قزوين والتي تضم بشكل خاص كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان تتراوح ما بين 25 و30 مليار برميل وهي أكبر من الاحتياطات الموجودة في أوروبا الغربية والتي تقدر بـ 22 مليار برميل، وكذلك أكبر من الاحتياطات الموجودة في بحر الشمال المقدرة بـ 17 مليار برميل، وعلى الرغم من تأكيد هذه الأرقام على تفوق احتياطات منطقة بحر قزوين بكثير مما هو مؤكد من احتياطات نفطية في بحر الشمال، فان هذا لم يشكل أكثر من 3،5 بالمائة من إنتاج النفط العالمي في سنة 2010، وهو ما يؤكد أن بحر قزوين لن يتساوى في مكانته مع الخليج العربي الذي يحتوي على احتياطات نفطية تتعدى 600 مليار برميل من النفط أي ما يعادل 65 بالمائة من الاحتياطي العالمي المؤكد من البترول، كما يقدر احتياطي غاز الخليج العربي بـ 1600 تريليون قدم مكعبة، وهي المؤشرات التي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تضخيم احتياطات الطاقة في بحر قزوين بهدف ممارسة لعبة الضغط السياسي على حكومات الخليج العربي من أجل التحكم في انتاح وأسعار النفط العربي[1] . وبالاستناد إلى الإنتاج والتصدير فقد كشفت تقديرات أخرى أن منطقة بحر قزوين تنتج في اقصاها 3،5 مليون برميل في اليوم منها 2،3 يمكن تصديرها بحلول عام 2020، وهذا يعني أن الصادرات النفطية من هذا البحر قد تغطي ما يعادل 3 إلى 4 بالمائة من مجمل الاستهلاك العالمي، وهي النسبة التي تستبعد فرضية موازنة صادرات نفط هذه المنطقة بصادرات منظمة الاوبك التي يحتمل أن تزود العالم بالنفط لوحدها بنسبة تتعدى 50 بالمائة في العشر سنوات القادمة[2].

يتضح لنا مما تقدم أن مصادر الطاقة لحوض بحر قزوين لن تشكل على المدى البعيد بديلا موثوقا لاحتياطات نفط وغاز الخليج العربي ولا إنتاج وصادرات منظمة الأوبك، غير أن هذا لا يقلل من الأهمية العالمية لتلك المنطقة في مجال الطاقة، حيث تتنبأ بعض التحليلات بأن يصبح بحر قزوين في المستقبل مصدر تزويد إضافي بذات مستوى بحر الشمال أو أكثر, وبالتالي سيشكل مركز ثقل في إنتاج الطاقة العالمي يكون له أهمية وتأثير في الإمدادات الإضافية للنفط والغاز من خارج منظمة الأوبك، بالقدر الذي يجعل من هذا البحر مصدر مهم وجد مؤثر للتحكم في أسعار الطاقة العالمية بانتهاء العقد الأول من القرن الحادي والعشرين[3]، وعلى هذا الأساس تزداد الأهمية الجيوبوليتيكية للطاقة في بحر قزوين خاصة النفط، ففي ظل تنامي الطلب على هذه المادة الإستراتيجية بصفة مستمرة وتخفيض إنتاجها سيعاني العالم نقصا في إمدادات النفط العالمية الذي سيرافقه تراجع إنتاج النفط في مناطق عديدة خارج الأوبك، مما ينعكس آثره سلبا على الأسعار من وجهة نظر الدول المستهلكة للبترول، لذا شددت وكالة الطاقة الدولية على أهمية الدور الذي ستلعبه منطقة قزوين مستقبلا في سد هذا النقص

---

[1] دياري صالح مجيد، مرجع سابق، ص.ص53-54-55.

[2] محمد رضا جليلي، تيري كيليز، مرجع سابق، ص.ص، 215-216.

[3] دياري صالح مجيد، مرجع سابق، ص،55.

الذي يؤثر على استقرار الأسعار، ومن ثم تصبح الحاجة إلى النفط القزويني نابعة من الإدراك القائم على أن كل مليون برميل في اليوم ينقص من الإمدادات النفطية يقود إلى رفع الأسعار ما بين 3 و5 دولارات، فمساهمة بحر قزوين بمعدل مليوني برميل من النفط يوميا يمكنه من لعب الدور الفاعل والمؤثر في الحد من الزيادة المتوقعة في تلك الأسعار[1].

ثانيا : التنافس الروسي الأمريكي على مسارات نقل مصادر الطاقة من بحر قزوين.

خريطة رقم 01 توضح مسارات خطوط أنابيب نقل النفط من بحر قزوين إلى الأسواق الدولية في إطار التنافس الدولي على الطاقة، أبرزها خط الأنابيب الروسي والأمريكي

sp

- **المشروع الروسي (المسار الشمالي)**

احتفظت روسيا الاتحادية بعد نهاية الحرب الباردة بوسائل الضغط الاقتصادي على جمهوريات آسيا الوسطى النفطية والقوقاز بسبب شبكات المواصلات أو نقل الطاقة الموروثة عن العهد السوفييتي، وظلت تنقل الموارد الهيدروكربونية لجمهوريتي كازاخستان وأذربيجان عبر أراضيها بواسطة أنابيب أشهرها خط آتيرو – سمارا ATYRAU – SAMARA، حيث يمتد من آتيرو في كازاخستان (شمال بحر

[1] المرجع نفسه، ص.ص،7-8.

قزوين) ليشحن نفط هذه الجمهورية في معامل التكرير الروسية بالأورال[1]، بطاقة إنتاجية قدرت بـ 280.000 برميل يوميا، كما يعد خط باكو – نوفروسيسك BAKOU - NOVROSSISK المار عبر الأراضي الشيشانية (غروزوني) من أقدم الأنابيب السوفييتية الناقلة لنفط أذربيجان إلى ميناء نوفروسيسك الروسي لشحن 180.000 برميل يوميا نحو الأسواق العالمية[2].

بيد أن محدودية الطاقة الاستيعابية لتلك الأنابيب القائمة، وكذلك حاجتها للصيانة نظرا لقدمها، فضلا على أنها تمر عبر الأراضي القوقازية والشيشانية الغير آمنة بسبب الصراعات العرقية والسياسية التي تشهدها، وبعد ما تم تخريب خط الأنابيب الذي يمر بالأراضي الشيشانية أثناء الحرب الروسية – الشيشانية 1994 – 1996، تقدمت روسيا بمشروع أنابيب جديد لنقل الطاقة من مناطق كازاخستان الغربية وبالذات من حقل " تنغيز " الضخم لشحن النفط الكازاخي نحو ميناء نوفوروسيسك الروسي ليحمل بعدها بواسطة البواخر عبر البحر الأسود ومضيق البوسفور، وقد اتفقت روسيا مع كازاخستان وعدد من الشركات النفطية الغربية في عام 1998، على بناء هذا الأنبوب الذي يبلغ طوله 900 ميل بتكلفة 2،3 مليار دولار[3]، ليتطور هذا المسار بمشروع جديد سمي بـ " كونسورتيوم خط أنابيب قزوين " Caspian Pipeline Consortium الذي دخل الخدمة نهاية عام 2001، حيث عزز من تبعية كازاخستان لروسيا بشأن نقل إنتاجها النفطي عبر هذا الخيار الذي يمنحها تعويضا اقتصاديا واستراتيجيا مقابل المشاريع الأخرى المنافسة لسياستها الطاقوية في بحر قزوين[4]، وبموجب هذا المشروع اتفقت كل من روسيا وكازاخستان عام 2002 على نقل النفط الكازاخي لمدة 15 سنة بتصدير 17،5 مليون طن سنويا على الأقل، حيث تمكنت هذه الجمهورية عبر هذا الأنبوب من شحن 15،6 مليون طن من نفطها، ليرتفع عام 2007 إلى 26 مليون طن[5].

لقد سمح هذا المشروع لروسيا من أن تلعب دورا محوريا في نقل النفط من بحر قزوين، حيث لا يخلو هذا الخيار من العديد من الدوافع الجيوستراتيجية التي تمكنها من الحفاظ على نفوذها في آسيا الوسطى، غير أن مسار أنابيب نقل نفط كازاخستان نحو الميناء الروسي واجه ولازال تعترضه جملة من العقبات الجغرافية والسياسية، أهمها الطبوغرافية الصعبة للمناطق المار عليها هذا الخط، إضافة

---

(1) René Létole, hydrocarbures et métaux rares : La Pancée, Histoire De L'Asie Centrale Contemporaine, Fayard, p.p, 272-273.

(2) فوزي درويش، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، مرجع سابق ، ص 147.

(3) صالح محمد الخثلان، مرجع سبق ذكره، ص.ص، 26-27.

(4) محمد رضا جليلي، تييري كيلنر، "أنابيب النفط والغاز وخطوط نقله"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 109، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، شتاء 2003، ص45.

(5) Michael Fredholm, "The World of Central Asian oil and gas : Power Politics, market forces and stealth pipelines", Asian cultures and modernity reports, n°16, Stockholm university, 2008, p.30.

لمعارضة القوى الإقليمية والدولية لهذا المشروع وعلى رأسها تركيا التي تسعى بإيعاز أمريكي إلى عرقلته تحت مبرر المخاطر البيئية التي تنجم عن ناقلات نفط قزوين العابر على مضيف البوسفور التركي، وهو ما يجعل مستقبل المشروع الروسي محفوفا بالمخاطر خاصة إذا أضفنا إلى ذلك عدم الاستقرار الأمني في آسيا الوسطى والقوقاز وبعض المناطق المحايدة لروسيا الذي يضع هذا المسار في وضعية غير آمنة[1].

خريطة رقم 02 توضح خط أنبوب باكو . تبليسي . سيهان لنفل النفط من بحر قزوين. كمشروع أمريكي . تركي لنقل الطاقة من بحر قزوين إلى الأسواق الدولية في إطار التنافس الروسي الأمريكي على إمدادات وأمن الطاقة في العالم (جيوبولتيك الطاقة)

Source :www. Caspian /operations projects / piplines /BTC.htm

- **المشروع الأمريكي . التركي (المسار الغربي)**

عملت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة خارج المنطقة على تشجيع التعددية في مصادر إمدادات الطاقة وطرق نقلها من بحر قزوين، حيث نجحت مساعيها في تحقيق أهدافها نحو إنشاء شبكات نقل النفط والغاز اعتمادا على حلفائها في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز (كازاخستان، وأذربيجان وجورجيا) إضافة إلى تركيا صاحبة النفوذ التاريخي في تلك المنطقتين، فتوافق المصالح الأمريكية مع هذه الدول سمح ببروز مشروع أمريكي . تركي كمسار منافس للمشروعين الروسي والإيراني لنقل موارد الطاقة من بحر قزوين نحو الأسواق العالمية خاصة الغربية منها[2].

---

[1] دياري صالح مجيد، مرجع سبق ذكره، ص، 57.

[2] أحمد طاهر، "استغلال ثروات بحر قزوين...الفرص والمعوقات"، مجلة السياسة الدولية، المجلد45، العدد180، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، أفريل، 2010، ص، 168.

على هذا الأساس توصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة خط أنابيب النفط والغاز الذي يتبع مسار أول ينطلق من باكو (أذربيجان) ليصل إلى ميناء سوبسا (جورجيا)، ثم ينعطف جنوب إلى شمال غرب تركيا، فيقوم هذا الفرع بتقديم الغاز إلى شبكة التركية في (أرضروم)، أما المسار الثاني فهو عبارة عن فرع ينقل النفط من باكو مرورا بالعاصمة الجورجية (تيبلسي) ويعبر وسط تركيا لينتهي في ميناء سيحان على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهو الخط الذي اشتهرت تسميته باللغة الأجنبية اختصارا (BTC) [1].

لقد تم تفعيل هذا الخط بعد ما تم افتتاحه رسميا في شهر ماي من عام 2005 لمسافة تصل إلى 1730 كليومتر يقع منها 468 كيلومتر ضمن أراضي أذربيجان، كما يقع 225 كيلومتر ضمن الأراضي الجورجية، و1037 كيلوميتر ضمن الأراضي التركية[2]، وتصل طاقته الاستيعابية إلى مليون برميل يوميا من نفط قزوين، حيث شرع ابتداء من 2006 بنقل النفط الخام لأذربيجان عبر هذا المسار، ونفط كازاخستان بعد نقله من باكو عبر الساحل الشرقي لبحر قزوين بقيمة بلغت 1600.000 برميل يوميا[3].

من وجهة النظر الجيوبوليتيكية فان الخيار الأمريكي . التركي يعد من الخيارات الصعبة مقارنة بالمشروعات القائمة والمقترحة، بحكم مروره على مناطق جبلية معقدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان عبور هذا الخط بالقرب من المنطقة الكردية وإقليم ناجورنو كاراباخ الذي لا يبعدها عنه سوى 40 كليومتر، يجعل منه هدفا محتملا يهدد أمنه وسلامته في حالة قيام أعضاء حزب العمال الكردستاني بأعمال مسلحة تستهدف هذا المسار، ونفس المصير قد يعترضه في حالة تجدد انفجار النزاع الآذري . الأرميني حول كاراباخ. هذا فضلا عن تكلفته المالية الكبيرة التي وصلت إلى 3،5 مليار دولار، وهي التكلفة التي شكلت هاجسا للشركات المستثمرة في هذا المشروع، إذ رفضت في البداية الاستثمار فيه خاصة في ظل عدم يقينها بحجم الإنتاج الذي قد لا يصل إلى مستوى يبرر تكاليف الإنشاء المرتفعة، غير أن الأهمية الإستراتيجية لهذا الخط وما يحققه من مزايا سياسية واقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية عزز من سعيها لإقناع الشركات الغربية بعد ما دفعت بتركيا إلى تخفيض قيمة التعريفة المحصلة على امتياز نقل نفط بحر قزوين عبر أراضيها، كما أبدت الإدارة الأمريكية عن استعدادها الكبير لمنح ضمانات مالية للشركات النفطية المستثمرة في المنطقة. [4]

---

[1] مايكل كيلر، الحروب على الموارد...الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002، ص، 117.

[2] دياري صالح مجيد، مرجع سابق، ص 124.

[3] André Pertuzio," L'Asie Centrale : Pole Energétique", géostratégiques, n°28, 3 Trimestre, 2010, p.40.

[4] دياري صالح مجيد، مرجع سابق، ص.ص.ص، 124-125-173.

ثالثا : الرهانات الجيواستراتيجية للتنافس الروسي الأمريكي على بحر قزوين

1- **الرهانات الجيواستراتيجية الروسية**

- **ضمان منطقة حاجزة / عازلة لتعزيز الأمن القومي الروسي (رهان جيوسياسي وجيوأمني)**

أعتبر القياصرة الروس منطقة بحر قزوين منذ مطلع القرن الثامن عشر، مجالا حيويا مهما، فهي أولا مجال التوسع لإمبراطوريتهم مقارنة بحدودها الغربية والشمالية والشرقية، وهي ثانيا عمق إستراتيجي كان يحمي روسيا القيصرية من الغزوات الخارجية القادمة من الشرق والغرب، وهي ثالثا منطقة تماس جغرافي مع تركيا وإيران وأفغانستان وبقية الشرق الأوسط، ولذلك فقد عمل القادة الروس دوما على إزاحة القوى المنافسة لهم، وتوسيع نفوذهم باتجاه الجنوب انطلاقا من هذا المجال[1].

وتأكيدا لهذا الإدراك، ومن وجهة النظر الجيوبولتيكية يعتبر بحر قزوين كجزء من الإمبراطورية الروسية القديمة ومجال جغرافي يقع ضمن حافة الأرض المحيطة بقلب العالم وهي المنطقة الحاجزة التي تفصل بين القوى المتصارعة البرية والبحرية في وقت السلم، وعلى هذا الأساس يرى الكثير من المحللين الروس أن الدفاع عن الحدود الخارجية لدولتهم يبدأ باعتبار هذه المنطقة الخط الأول والحلقة المهمة في محيط الأمن الروسي، فمن الناحية الإستراتيجية يدرك صناع القرار في روسيا أن الوضع الجغرافي الخاص للمنطقة الذي يشكل جزءا مهما من حدودهم الجنوبية يجعلهم يهتمون بتفادي كل تسلل إستراتيجي من قبل قوى كبرى أخرى[2]، ولذلك كان مفهوم مناطق النفوذ ولا يزال مسألة محورية عند الروس، إذ رسمت هذه المناطق الخطوط الفاصلة بينهم وبين القوى الأخرى المنافسة لهم[3].

على هذا الأساس عمل الروس على إعادة تشكيل بحر قزوين باعتباره منطقة نفوذ حول الفضاء الجغرافي للإمبراطورية السوفييتية القديمة، فتسارع الأحداث وشيوع الفوضى في مناطق مختلفة داخل

---

[1] صفاء حسين علي الجبوري، "الصراع الروسي – الأمريكي على منطقة القوقاز ودوره في خلق توازن جديد للقوى الدولية"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد01، الاصدار01، 2010، 435.

[2] محمد رضا جليلي، تيري كيلز، جيو سياسة آسيا الوسطى، ترجمة علي مقلد، بيروت : منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، ط1، 2001، ص ص، 93-94.

[3] وليد محمود أحمد، "سياسة روسيا الاتحادية بعد الحرب الباردة 1991 – 1999"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 25، مركز الدراسات الإقليمية : جامعة الموصل، 2012، ص، 275.

روسيا التي عبرت عن مظاهر التفكك في فترة ما بعد الحرب الباردة، سمح ببروز المذهب العسكري الروسي الجديد الصادر عام 1993، الذي أكد على ضرورة تولي روسيا الفدرالية الدور المنوط بها كدولة مؤثرة في الفضاء السوفييتي السابق الذي يشمل بحر قزوين، معتبرا أن إبقاء هذه المنطقة ضمن مجالها يعد من أولويات الأمن القومي الروسي الذي يتصل مباشرة بالحدود القديمة للاتحاد السوفييتي السابق[1]، ومن ثم فقد شكل مفهوم الأمن القومي أحد أهم مبادئ السياسة الخارجية الروسية، حيث تعززت رغبة روسيا في استعادة المناطق التي فقدتها في وثيقة أمنها القومي المعتمدة عام 2000، خاصة لما أشارت إلى ضرورة تعزيز بيئتها الأمنية عن طريق التأثير في المنطقة[2].

ومن أجل بلوغ هذا الهدف أولت السياسة الخارجية أثناء حكم " بوتين " اهتماما بالغا ببحر قزوين باعتباره مجالا حيويا يؤلف حاجزا يضمن أمن روسيا القومي، ويحول من دون توغل القوى الغربية وتأثيراتها، حفاظا على النفوذ الروسي في هذا المجال[3]، فأهم ما يلاحظ منذ تولي هذا الشخص مقاليد السلطة إصراره القوي على إعادة توجه بلاده صوب هذه البحر ا بوصفه مجالا حيويا يدخل في نطاق الدوائر الأولى للأمن القومي الروسي، وهو ما يدفع روسيا إلى محاولة استعادة هذا البحر في إطار اللعبة الجيوسياسية الكبرى التي تعطي الأولوية للجيوبولتيك، كمحدد رئيسي لسلوك روسيا الخارجي[4]، فمن الواضح أن متغيرات الحرب الباردة قد فرضت على روسيا إعادة توجيه سياستها الخارجية نحو بحر قزوين وفقا للترتيبات الجديدة التي أفرزتها التحولات الجيوبولتيكية في آسيا ومجمل مناطق العالم، غير أنه في المنحنى العام فان توجه سياسة روسيا الخارجية تجاه قزوين بالذات لا يزال في نظر الكثير من المختصين في الشأن الروسي رهينة الروابط التاريخية ذات العلاقة بالموقع الجيوسياسي لهذه المنطقة، بحيث تعد جغرافيتها رهان روسي يندرج ضمن متطلبات الأمن القومي، درجت الأدبيات السياسية على وصفها بالفناء أو الحديقة الخلفية التي تعني أنها منطقة مصالح روسية حصريا. وعلى الرغم من كونها منطقة نفوذ تقليدي كانت فيها روسيا على الدوام اللاعب المحوري فان الاستقطاب الدولي والتنافس الإقليمي الشديد اللذين خضع لهما هذا البحر بعد إستقلال كل من كازخستان وتركمانستان في آسيا

---

(1) Olivier Roy, L'asie Centrale Contemporaine, , 4éme édition, PUF, Paris, 2010 ,p.82.

(2) وليد محمود أحمد، "توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة 2000 – 2008"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 33، مركز الدراسات الإقليمية : جامعة الموصل، 2014، ص، 294.

(3) مهيمن عبد الحليم الوادي، "السياسة الروسية الثابت والمتحول الجغرافي في ظل المتغيرات الجيوستراتيجية : دراسة في منظور الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك"، مجلة كلية التربية، المجلد25 (1)، 2014، ص،87.

(4) لزهر وناسي، "التفاعلات الإستراتيجية في آسيا الوسطى، دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية.الصين . روسيا"، التفاعلات الإستراتيجية في آسيا الوسطى، دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية . الصين . روسيا"، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2013 . 2014 مرجع سابق، ص، 238.

الوسطى وأذربجيان في جنوب القوقاز قد عرض الخيارات الروسية تجاه هذا البحر إلى تقييد إستراتيجي شديد، وهو الأمر الذي دفع بمؤسسات صنع القرار والتخطيط في روسيا إلى الإقرار بأن أكبر التحديات التي تواجهها الدولة الروسية تأتي من حدودها الجنوبية، وهي تحديات تنطوي على تهديدات لنفوذها التقليدي من قبل قوى خارجية التي تمس مباشرة أمنها القومي[1].

وفي سياق هذه التحديات التي بررت النزعة الروسية الجديدة لإعادة الهيمنة على بحر قزوين، يؤكد فريق من المختصين في شؤون المنطقة يمثلهم " ألفين روبنشتاين "، على أن روسيا ستشهد ظهور " مبدأ مونرو روسي " كدلالة على بروز مدرسة روسية تعتبر مناطقها السابقة كمناطق نفوذ طبيعية لها، ولذلك يتوجب التحول في السياسة الروسية نحو منظور الهيمنة الذي يضمن أمن الدولة ويحمي هذه المناطق من هيمنة بعض الدول المجاورة والخارجية. وغير بعيد عن هذه الرؤية يرى " آرثر ساجاديف " أن روسيا تحاول إعادة صياغة سياسات الهيمنة القيصرية والشيوعية بشكل روسي عصري جديد، وأنها لن تتخلى عن إيديولوجية القوة الكبرى المؤثرة فيما يسمى في فكر سبيكمان الجيوبوليتكي بالحزام المحيط الذي يضم بحر قزوين كجزء هام من الحافة التي تعد شريان ينعش قلب الأرض (روسيا)[2].

بناءا على ما تقدم، يتضح لنا أن روسيا في ظل توجهاتها الجديدة في بحر قزوين يحركها أساسا التنافس على النفوذ في المناطق العازلة أو الفاصلة بينها وبين خصومها الغربيين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، فأهم ما يلاحظ خلال هذا التنافس أن جغرافية المنطقة كان لها نصيب في ثبات الإستراتيجية الروسية في فترات لاحقة لنهاية الحرب الباردة، ولاشك أن هذه الأهمية قد دفعت بالمختصين الروس سواء كانوا أكاديميين أو صناع قرار بمحاولة تطبيق مبدأ مونرو على بحر قزوين وبقية جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق لإضفاء الشرعية على الحقوق الروسية التاريخية تجاه هذه المناطق، ولذلك تكونت عقيدة أمنية داخل روسيا تعارض بشدة أية محاولات أمريكية لاستقطاب هذه الجمهوريات التي تعد مساسا واضحا بمجال حيوي يتصل مباشرة بالمصالح الروسية خاصة في المجالين الأمني والاقتصادي.

- **إستعادة المكانة العالمية لروسيا في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب (رهان جيوسياسي)**

من وجهة نظر الفكر الإستراتيجي الروسي، فان سعي روسيا لتعزيز مجالات نفوذها في الأراضي المجاورة سيسمح لها بحماية المنطقة المركزية في أوراسيا من الاختراق وتسلل الخصوم، ويرى مفكرون روس أن الدولة الروسية مادامت ترغب في أن تبقى قوة كبرى يتوجب أن تكون المحور الإستراتيجي

---

[1] Bakashi Jyostamu, "Russian Policy Toward Central Asia, Strategic Analysis", Monthly Journal Of The IDSA, Vol 22, N° 11, February, 1999, p.23.

[2] محمد السيد سليم، لتحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى : مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص، 324.

المتحكم في هذا المجال الجغرافي الهام من العالم بوصفها منطقة مصالح مميزة لها[1]، ويدرك الإستراتيجيون الروس أن الحلقة الأولى لعملهم الدولي يبدأ بمحيطهم الإقليمي الواسع التابع تاريخيا لإمبراطوريتهم القديمة والمسمى بالخارج القريب، حيث يتحتم الإبقاء عليه ضمن النفوذ الروسي عن طريق تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية وتعزيز الروابط والتحالفات العسكرية في بحر قزوين ومجموع دول الكومنولث المسمى برابطة الدول المستقلة[2].

تجسيدا لهذا الإدراك عمل صناع القرار الروس ذوي التوجهات الأوراسية على تفادي مرحلة الاضطراب التاريخي والإستراتيجي في روسيا ما بعد الإمبراطورية، فصدمة التفكك وما رافقها من سياسات التوجه التام نحو الغرب وعدم ملء الفراغ الجيوسياسي الذي أفرز تهميش المجالات الحيوية للاتحاد السوفييتي السابق في بداية التسعينيات كاد أن يقضي على هوية الدولة الروسية وسمعتها العالمية، الأمر الذي أدى إلى تصاعد موجة هائلة من التحليل الذاتي تركز على إعادة هيبة هذه الدولة عالميا في المرحلة التاريخية الراهنة اعتمادا على مقومات القوة الذاتية التي تمتلكها وليس الاندماج الكلي مع الغرب الأطلسي[3]. ففي سياق هذا التوجه تحدث " بوتين " في إحدى خطبه السنوية للشعب الروسي عن انهيار الاتحاد السوفييتي بوصفة كارثة جيوسياسية كبرى خلفت تراجع روسيا عن دورها والتزاماتها تجاه أراضيها التاريخية على نحو أتاح الفرصة للغرب والولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الشؤون الداخلية الروسية، حيث صرح بوضوح أن التغلغل الأمريكي في مناطق النفوذ وفي مقدمتها بحر قزوين يهدد أمن روسيا ومصالحها ويقلص من طموحها لكي تصبح قوة عالمية[4].

ويتضح من خلال هذا النوع من الخطابات، أن روسيا تحاول الصعود ثانية كقوة عظمى في القرن الحادي والعشرين مستفيدة من تجربة التوازن الإستراتيجي خلال حقبة الحرب الباردة التي لازالت تحكم توجه وتفاعلات هذه الدولة في العلاقات الدولية، فالعودة إلى توازن القوى الدولي يبدأ بتأثير روسيا وإعادة نفوذها في محيطها القريب[5].

---

[1] عماد قدورة، "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب : أوكرانيا بؤرة للصراع"، مجلة سياسات عربية، العدد09، جويلية، 2014، ص، 49.

[2] وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، المحلة العربية للعلوم السياسية ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد20، خريف 2008، ص ص، 44-45.

[3] لمى مضر الأمارة، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية"، مجلة المستقبل العربي، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد362، أفريل، 2009، ص،107.

[4] أيمن طلال يوسف، "روسيا البوتينية : بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية 2000-2008"، مجلة المستقبل العربي، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد358، ديسمبر، 2008، ص،88..

[5] يوشكا فيشر، عودة التاريخ : العالم بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) وتجديد الغرب، ترجمة هاني صالح، الرياض: العبيكان للنشر، 2009، ص ص، 57-58.

وعلى الرغم من المرحلة الانتقالية التي مرت بها هذه الدولة في بداية التسعينيات، التي أعاقت قدرتها على العودة كقطب دولي، فان تطبيق الفكر الأوراسي الجديد قد مكنها من استعادة قدر مهم من التوازن في مكانتها الدولية في مطلع هذا القرن، إذ يمكن القول أن روسيا الصاعدة وان لم تصل بعد إلى موقع القوة العظمى في نظام ما بعد الحرب الباردة، فإنها قد حققت تقدما ملحوظا على المستويين الاقتصادي والعسكري بعد ما تجاوزت أزماتها في فترة وجيزة، لتصبح من جديد لاعب محوري على مستوى أقاليمها السابقة، ومن ثم تصعد عالميا كقوة فاعلة في نظام دولي يشهد تغيرات هيكلية بوتيرة متسارعة[1].

ومن أجل تكيف روسيا مع الوضع الدولي الجديد، بات من الضروري أن تؤسس لعهد مختلف في تاريخ سياستها الخارجية يسعى إلى تحقيق مصالحها الإستراتيجية، وإعادة مكانتها الدولية، فأضفى " بوتين " على هذه السياسة دينامية جديدة بتغيرات وبتقديرات برغماتية وواقعية، تدرك جيدا الأدوار التي يجب على روسيا تأديتها في الساحة الدولية، فبدأ هذا الرئيس في رسم دوائر على مستوى الإستراتيجية الروسية، حيث يبدأ التأثير في المجال الإقليمي السوفييتي السابق كطريق نحو تحسين المكانة الروسية عالميا، كما ركز بوتين على تطوير فكرة روسيا كقوة عالمية باعتبارها دولة تمتد على قارتين[2]، وهكذا كانت مهمته الرئيسية جعل روسيا دولة كبرى تتسم بالثبات في مواقف مستقلة عن الغرب، والتمسك بالماضي السوفييتي كجزء من الذاكرة الروسية القومية ورمز من رموز محورية هذه الدولة وقدرتها على الصمود والمواجهة في تفاعلات العلاقات الدولية[3].

يتفق أغلب المختصين في الشؤون الروسية على أن المغزى من مظاهر صلابة بوتين، هو تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية الهادف أساسا إضافة إلى إعادة مكانتها العالمية إلى تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب عبرت عنه المبادئ التي قدمها عام 2000 والتي عرفت باسم " مبدأ بوتين "، حيث ركز فيها على ضرورة تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب، وأن هذا العالم لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، كما تضمنت هذه المبادئ عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية، فرد الاعتبار يبدأ بجمع أشلاء الإمبراطورية السوفييتية من حدودها الجنوبية التي تشمل بحر قزوين.

---

[1] علي حيدر علي حسين، "رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية"، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 43، 2013، ص، 16.

[2] ليليا شيقتسوفا، روسيا بوتين، ترجمة بسام شيفا، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2000، ص، 47.

[3] حميد حمد السعدون، "الدور الدولي الجديد لروسيا"، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 42، 2009، ص، 02.

وقد أكد بوتين من جديد رفض بلاده لهيمنة القطب الواحد على النظام الدولي، خلال مؤتمر ميونيخ للأمن الأوروبي المنعقد في فيفري 2007، إذ انتقد بشدة الأحادية القطبية الذي تعني في منظوره بروز مركز واحد للسلطة والقوة، فمن غير المعقول أن تصنع دولة واحدة القرارات العالمية في قضايا دولية تهم البشرية جمعاء، والأكيد أن طبيعة هذا النظام قد تسببت في الكثير من المآسي في العالم، وفي انتقاده المباشر للولايات المتحدة الأمريكية، أعتبر بوتين أن الأحادية التي تقودها هذه الدولة في السياسة الدولية تتجسد بشكل واضح في لجوئها إلى استخدامها المفرط للقوة العسكرية خارج حدودها، بغرض فرض رؤيتها السياسية والاقتصادية وثقافتها الكونية على شعوب العالم[1]. وعلى هذا الأساس فان مطلب روسيا ورهانها الرئيسي هو التعددية القطبية تكون فيه قوة كبرى حقيقية كما أعتقد " بريماكوف " وزير خارجيتها السابق، فالسياسة الروسية حسب مفهومه تستمد قوتها ليس من الظروف الآنية، بل على أساس مقومات قوتها الضخمة والكامنة، ولذلك يرفض الروس هيمنة القطب الواحد تحت قيادة أمريكية[2]، وقد سار "ديمتري مدفيديف" الرئيس الروسي السابق على نفس النهج لما أعلن عن مبادئ لسياسته الخارجية أولت أهمية بالغة للعمل على إقامة عالم متعدد الأقطاب، فنمط الأحادية القطبية وفق الإدراك الإستراتيجي الروسي يؤدي في أغلب الأحيان إلى الفوضوية واللا استقرار[3].

نستشف من خلال ما تقدم، أن هدف روسيا بأن تكون قوة مؤثرة في نظام تعددي، سيفرز نتائج جديدة ومهمة تعود بمجملها على تغير ميزان القوى الدولي بالشكل الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تغير على هيكلية النظام الدولي الذي تتربع الولايات المتحدة الأمريكية قمته، ومن ثم سينهار عهد انفرادها بالسلطة الدولية الذي يعني بروز نظام آخر ببنية جديدة بدأت ملامحه بظهور روسيا الفدرالية كلاعب مؤثر على رقعة الشطرنج الكبرى التي تشمل بحر قزوين وجمهوريات رابطة الدول المستقلة.

- **الحد من تمدد حلف الشمال الأطلسي نحو الحدود الجنوبية الروسية (رهان جيوسياسي وجيوأمني)**

أفرز تفكك الاتحاد السوفييتي وما ترتب عنه من خلل كبير في ميزان القوى العالمية، مراجعة النظر في الترتيبات الإستراتيجية لعالم ما بعد الحرب الباردة، فكان من الطبيعي أن يعمل حلف الشمال الأطلسي في هذه الفترة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة صياغة مجاله الإستراتيجي عبر التوسع على حساب الفضاءات الجغرافية السوفييتية السابقة، وهو الأمر الذي وضع هذا الحلف وأعضائه

---

[1] Raphaeel Vahé, "La Russie Et L'OTAN", Revue Recherches Internationales, N°81, Janvier-Mars,2008,p.131.

[2] لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص 115.

[3] جورج فريدمان، "مبدأ مدفيديف والإستراتيجية الأمريكية"، مجلة المستقبل العربي، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية العدد356، أكتوبر، 2008، ص،123.

في مواجهة مباشرة مع روسيا خاصة بعدما توصل في إطار إستراتيجيته الجديدة إلى إشراك حكومات جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز المجاورين لبحر قزوين منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين في مجلس الشراكة الأوروبية – الأطلسية التابع للحلف، وانخراط تلك الجمهوريات في برنامج الشراكة من أجل السلام المرتبط بهذا المجلس[1]،حيث تجسدت هذه الشراكة بإجراء مناورات عسكرية مشتركة عام 1997 في بحر قزوين. ويتفق أغلب الباحثين في الشئون الروسية بأن توغل حلف الشمال الأطلسي عسكريا وتوجهه نحو تعزيز الإصلاحات والتعاون العسكري في المنطقة ما هو في واقع الأمر إلا استكمالا لتمدد هذا الحلف على جزء كبير من أوراسيا، بحيث برز دوره بوصفه كإحدى المؤسسات الرئيسية التي لعبت دورا محوريا في أمن الدول المحايدة لهذا بالبحر، وقد تعاظم هذا الدور الذي أنتج تزايد مصالح أعضائه وانخراطه في شئون المنطقة بعد هجمات الحادي وعشر من سبتمبر عام 2001.

وتزامنا مع تأكيد قادة حلف شمال الأطلسي على الإسراع في وتيرة تطويره وفق تحول البيئة الإستراتيجية في بداية التسعينيات، ومن ثم توسعه إلى مشارف تراب الفيدرالية الروسية، لم ينظر الروس إلى عملية التوسع هذه على أنها تمثل معضلة كبيرة لأمنهم القومي، حيث راهنت القيادة الروسية على حدوث تغيير داخل الحلف خاصة بعد انتهاء الصراع الإيديولوجي الذي سمح لروسيا من الالتحاق بمجلس تعاون شمالي الأطلنطي، وبدأت في تطوير الروابط معه إدراكا بأن طبيعة هذا الحلف قد تتغير مادام مسببات وجوده قد انتهت بتفكك الاتحاد السوفييتي، خاصة بعد ما أبدى النظام الروسي في فترة بداية حكم " يلتسين " الرغبة الجامحة للاندماج مع المنظومة الأمنية الغربية اعتقادا منه بأن التوجه نحو بناء شراكة إستراتيجية مع الحلف شمال الأطلسي في بيئة دولية ذات طبيعة مختلفة عن ظروف الحرب الباردة قد يقلص من أطماعه التوسعية نحو الحدود الروسية[2].

بيد أنه سرعان ما تغيرت النظرة الروسية تجاه حلف شمال الأطلسي، فمنذ منتصف التسعينيات لقي توسع الحلف شرقا معارضة كبيرة على المستويين الرسمي والشعبي، إذ أتضح للروس أن ترتيبات تمدده تستهدف بالأساس حدودهم وفق إستراتيجية بعيدة المدى، وليست مجرد ترتيبات مؤقتة أو ظرفية تتغير بتغير الظروف التي فرضتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ويختصر "راديونوف" RADIONOV وزير الدفاع الروسي السابق معارضة بلاده لتوسع الحلف عبر تصريحه الصادر في أكتوبر 1995، القائل فيه " أن توسيع الحلف الأطلسي نحو حدودنا سيكون أحد الأخطاء الفادحة للساسة الغربيين وعواقب مثل هذا القرار ستكون وخيمة على المديين القريب والبعيد "[3]، كما أكد في نفس السنة الرئيس

---

(1) Zisk Marten, "Small Steps For U.S Security Interest In Kyrgyzstan", Eurasia Program, Ponars Policy Memo, N°264, October,2002, p.67

(2) ناظم عبد الواحد الجاسور، "مواقف الدول الكبرى من عملية توسع حلف الشمال الأطلسي شرقا"، مجلة السياسة الدولية جامعة المستنصرية، العدد 11، 2009، ص، 14.

(3) Black Macball, "Russia's Move In Central Asia", Central Asia – Caucasus Analyst, May, 2003, p.10

الروسي السابق " يلتسين " على أن أي توسع مفاجئ لحلف شمال الأطلسي على حساب الحدود الروسية يمكن أن يخلق قضايا جديدة سوف تصعد من التنافس بين روسيا والغرب، وقد فسر هذا الموقف على أنه اعتراض صريح لروسيا الاتحادية على عملية تمدد الحلف نحو الحدود الروسية، والذي تسبب في عدم الثقة بين كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية المستخدمة لهذه المنظمة كأداة لبسط نفوذها على المناطق الروسية التقليدية[1].

بناءا على ما تقدم فان المعارضة الروسية لتوسيع الحلف الأطلسي في أحد جوانبها المهمة ما هي إلا إدراك واقعي للتهديد المباشر الذي يشكله على وجود روسيا، بحيث لا تزال التأثيرات النفسية التي خلفتها الحرب الباردة تتحكم في موقف صناع القرار الروس الذين لا يزالون يحملون الصورة العدائية القديمة عن هذا الحلف، وقد جاءت وثيقة الأمن القومي التي أعدها الرئيس " بوتين " عام 2000 لتؤكد المخاطر التي تتوجسها روسيا من التوسع الأطلسي نحو الشرق، إذ تصنف الوثيقة هذه العملية كإحدى أهم التهديدات التي تواجهها هذه الدولة على الصعيد العالمي[2]. ولذلك فقد تأكد الروس بأن توسع حلف الشمال الأطلسي هو تنفيذا لإستراتيجية أمريكية تهدف إلى ضمان بقاء روسيا ضمن حدودها التي رسمتها منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، وهو الأمر الذي يساعد الولايات المتحدة الأمريكية على احتواءها بهدف منع هذه الدولة بأن تتحول من جديد إلى إمبراطورية ذات مطامح إقليمية، فإعطاء المجال لانضمام جمهورية كازاخستان ونركمانستان وأذربيجان في الحلف يعني السماح للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية بملء الفراغ الجيوستراتيجي في بحر قزوين[3].

عموما فان توسع حلف الشمال الأطلسي إلى خطوط الدفاع المتقدمة في الحزام الجنوبي لإستراتيجية الأمن القومي الروسي والممتد من القوقاز وبحر قزوين إلى حدود آسيا الوسطى الشرقية مع الصين يعد في نظر الروس سواء كانوا صناع قرار، إستراتيجين، أو باحثين أكاديميين من أكبر التهديدات الجيوسياسية التي تواجهها روسيا في القرن الواحد والعشرين، وهي في المنظور الإستراتيجي الروسي تتجاوز بكثير تهديدات الحرب الباردة، الأمر الذي دفع " بوتين " بالتصريح في 27 فيفري 2007 خلال مؤتمر ميونيخ حول الأمن بأن حلف الأطلسي يستهدف الاتحاد الروسي، كما حذر الجنرال الروسي " يوري بالويسفك " رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الروسية والمساعد الأول لوزير الدفاع، من التهديدات الناجمة عن تغلغل هذا الحلف في مناطق النفوذ التقليدية، وأبدى توجس دولته من التهديدات

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص ص، 15-18.

[2] أحمد باسل البياتي، "موقف جمهورية روسيا الاتحادية من توسيع حلف شمال الأطلسي"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 04، ديسمبر، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2005، ص، 32.

[3] طالب حسين حافظ، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 46، جامعة بغداد، 2010، ص، 143.

المتصاعدة جراء هذا التوسع التي تستدعي وضع عقيدة عسكرية من طرف " بوتين " للرد الأمثل عليها ومجابهتها بصرامة[1]، وقد عبرت هذه التصريحات عن مواقف صناع القرار الروس الرافضة للتوسع الأطلسي بعد ما ركز هذا الحلف نشاطه في بحر قزوين بصفة مباشرة في خضم الحرب الأمريكية على الإرهاب الدولي بأفغانستان ، بحيث أكد الروس رفضهم لأي سلوك يجذب الجمهوريات الإسلامية المشاطئة لبحر قزوين للمنظومة الأمنية الغربية، وبحكم روابطها العسكرية بروسيا تبقى تلك الدول مناطق تخضع لنفوذها المباشر، وقد عبر عن هذا الموقف بصورة جلية رئيس لجنة الدوما للشئون الخارجية " قسطنطين كوزاتشيف " KONSTANTIN KOSACHEV، خلال البيان الذي أدلى في 29 جوان 2001، بتصريحه بأن روسيا ترفض توسيع الناتو نحو حدودها الجنوبية، وتعتبر الدولة الوحيدة التي تضمن الاستقرار والأمن وتسهر على عملية التحول السياسي والاقتصادي في المنطقة[2].

ويقر العديد من المختصين في شئون بحر قزوين، أن الحديث عن الوظيفة الأمنية لحلف الشمال الأطلسي ما هي في الواقع إلا مسوغ لتبرير توسعه في المنطقة، فالوظائف الجيوستراتيجية الجديدة لهذا الحلف لا تقتصر على الأمن بمفهومه التقليدي، ومن ثم تهديد أمن روسيا القومي، وإنما يشمل هذا التهديد الجانب الجيواقتصادي، خاصة بعد ما أعلن قادته على الخطة الأطلسية الرامية إلى حماية ممرات أنابيب الطاقة وتأمينها قصد نقل الطاقة من بحر قزوين إلى أسواق أوروبا الغربية، وهو المنحنى الذي أعتبره الروس بمثابة تهديد جيوسياسي قد يجر دولتهم إلى حروب عسكرية في احدى المناطق الهامة في انتاج ونقل الطاقة في العالم، لاسيما بعد ادراج حلف الشمال الأطلسي مسألة حماية ممرات الطاقة تحت الفصل الخامس لميثاق المنظمة، الذي يتيح للحلف التدخل العسكري المباشر في المنطقة، وهو تهديد صريح موجه إلى روسيا تحديدا باعتبارها الدولة الأكثر تحكما في مسارات نقل الطاقة في أوراسيا[3].

لقد أتضح لروسيا أن تمدد حلف الشمال الأطلسي نحو حدودها الجنوبية، يحمل صبغة جيوستراتيجية بأبعادها الأمنية والسياسية والاقتصادية، ومن ثم يتوجب وضع خطة إستراتيجية قصد مجابهة هذا التوسع، تقوم على ثلاثة احتمالات مستقبلية، يكون الاحتمال الأول داخليا، والثاني إقليميا، والثالث عالميا، فالأول يتضمن إعادة تركيز روسيا على قدرتها النووية وتوظيفها لحمايه مصالحها القومية، وهو المنحى الذي يعزز من عسكرة سياسة روسيا الخارجية تجاه الجمهوريات الإسلامية المطلة على بحر قزوين ونشر قواتها النووية والبالستية في المنطقة لمنع انخراط هذه الدول في العملية التوسعية

---

[1] لزهر وناسي، "التفاعلات الإستراتيجية في آسيا الوسطى، دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية . الصين . روسيا"، مرجع سابق، ص ص، 255-256.

[2] Pave Baev, "Russia's Counterrevolutionary Offensive In Central Asis", International Peace Research Institute, Oslo (PRIO), December, 2005, p.203.

[3] لزهر وناسي، "التفاعلات الإستراتيجية في آسيا الوسطى، دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية . الصين . روسيا"، مرجع سبق ذكره، ص، 256.

الأطلسية، ويرشح هذا الاحتمال العودة إلى منطق حرب باردة جديدة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. أما الاحتمال الإقليمي فيشمل اقامة توازن إقليمي يهدف إلى حماية مصالح روسيا الحيوية في المنطقة، وذلك بتحويل رابطة دول المنطقة إلى حلف عسكري يمتن أكثر روابطها العسكرية مع روسيا لتسليح جيوشها وتدريبها، وهو توجه قد يوقف من التوسع الأطلسي عند حدوده المرسومة في أوروبا الشرقية. وبالنسبة للاحتمال العالمي، فالتفكير الإستراتيجي الروسي الهادف إلى الحد من تغلغل حلف الشمال الأطلسي إلى مجال روسيا الحيوي، ينصب في العمل على خلق توازن إستراتيجي عالمي عبر تشكيل تحالفات إستراتيجية مع قوى عالمية مثل انضمام الصين إلى منظمة شنغهاي التي تضم روسيا ودول آسيا الوسطى وإيران، فرغم أن تأسيس هذه المنظمة موجه بالأساس إلى التعاون لمكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف والحركات الانفصالية في المنطقة، الا أن كثير من المحللين يرون في تأسيسها كقطب عالمي جديد يهدف إلى مجابهة الحلف الأطلسي لخلق ثغرة في جداره و ودفعه للتخلي عن التمدد في هذا المجال الحيوي الذي يسمح بتطويق الصين وإيران أيضا[1].

- **السيطرة على ممرات نقل الطاقة من بحر قزوين نحو الأسواق الدولية (رهان جيواقتصادي)**

بهدف تفعيل محاولات روسيا الرامية الى السيطرة على موارد الطاقة في المنطقة وما تحققه من مزايا جيو اقتصادية، ركزت الاستراتيجية الروسية على ضمان سيطرة هذه الدولة على شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين الى الأسواق الدولية، حيث وظف الروس التركة الكبيرة لخطوط النقل الموروثة عن الاتحاد السوفييتي لتصبح روسيا الاتحادية المالك الوحيد لها، ومن ثم أصبحت دول رابطة الدول المستقلة تعتمد على روسيا لنقل النفط والغاز من حقولها عبر الأراضي الروسية، فنجد كازخستان، أوزباكستان، تركمانستان، وأذربيجان تصدر كمية كبيرة من مواردها الطاقوية اعتمادا على أنابيب النقل الروسية، حيث تشكل هذه الموارد نحو 80 بالمائة من صادرات تلك الدول مما زاد من هيمنة روسيا على هذه الصادرات، وعمق من تبعية وارتباط جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز بشبكات خطوط النقل الروسية، ففي عام 2006 صدرت تركمانستات نحو 50 بليون متر مكعب من الغاز لنقلها عبر الأراضي الروسية، كما صدرت كازاخستان عام 2007 لنفس الغرض نحو 60 مليون طن من النفط.

اضافة الى هذا فان الوضعية الجغرافية الحبيسة التي يتميز بها بحر قزوين تساعد روسيا على توظيف أنابيب نقل الطاقة كورقة ضغط على الدول المنتجة لمرور مواردها النفطية والغازية عبر أراضيها، في ظل استحالة مرور هذه الموارد الى الأسواق الدولية في بحر ومناطق مغلقة جغرافيا لا تطل على البحار المفتوحة، مما جعل روسيا ممرا إلزاميا يربط بحر قزوين بالبحر الأسود من أجل الوصول الى البحر الأبيض المتوسط، وهو المسار الذي يضع روسيا في موقع ريادي لإحتكار نقل مصادر

[1] المرجع السابق، ص ص، 256-257.

الطاقة بعيدا عن أية تأثيرات خارجية، ويمنع القوى الغربية الساعية الى منافسة روسيا في هذا المجال بهدف خلق شبكات بديلة لنقل الطاقة من بحر قزوين بعيدا عن الأراضي الروسية[1].

وتدرك دوائر التخطيط الاستراتيجي وصناع القرار في روسيا، أنه من يستحوذ على أنابيب نقل الطاقة سوف يمتلك مفاتيح ضخ أو ايقاف هذه الموارد الاستراتيجية، ومن ثم تصبح كورقة ضغط سياسية من شأنها تطويع الدول المنتجة، كما تعد هذه المسارات مفتاح مالي، يساعد على ابتزاز الدول المنتجة والمستهلكة معا، ثم ان حصر ضخ مصادر الطاقة عبر الأنابيب الروسية ، مثلما ترغب هذه الدولة، يجعلها وحدها صاحبة القرار لتحديد كميات موارد الطاقة التي يسمح بضخها، كونها من أكبر الدول المنتجة لها، فإذا وجدت أن مصلحتها في زيادة إنتاجها فإنها لن تتردد في تقليل حجم الصادرات[2].

ومن جانب آخر، فان الاصرار الروسي على التمسك بشبكات النقل الموروثة عن الاتحاد السوفييتي وتفعليها قصد نقل نفط وغاز بحر قزوين الى الأسواق الدولية، هو نابع من قناعة روسية راسخة في وجود محاولات غربية مستمّرة لتطويق روسيا وعزلها عن محيطها الاقليمي، فكان من الطبيعي أن تستثمر في موقعها الجغرافي لما يوّفره لها من هامش حركة لفك هذا الحصار، واسترجاع مكانتها الطبيعية كدولة محورية في التجمع الأوراسي (أوروبا و آسيا)، خاصة بعد ظهور مشاريع وسياسات غربية منافسة، تهدف إلى ربط قارتي آسيا وأوروبا بشبكة متطوّرة من الطرقات البرّية والبّحرية وسكك الحديد التي تعيد الاعتبار لمحاور تجارية لا تمر عبر الأراضي الروسية، و من بين هذه المشاريع، نذكر المشروع الأوروبي (**Tra**nsport **C**orridor **E**urope **C**aucasus **A**sia)، المعلن عنه في العاصمة البلجيكية بروكسل في شهر ماي 1993 ، كأحد أهمّ المشاريع لربط الدول المستقلة حديثا بالأسواق العالمية دون المرور بالأراضي الروسية، حيث يبدأ مسار هذا الممر الجديد من البحر الأسود وأوكرانيا ليصل إلى جورجيا ثم ميناء باكو عابرا بحر قزوين ليصل إلى ميناء تركمنباشي بتركمنستان ثم إلى بقية دول آسيا الوسطى، إذ يوّفر لمجموع هذه الدول بدائل واقعية عن الطرق الروسية، خاصة في مجال تصدير مصادر الطاقة الى مناطق مختلفة وفق مسارات متعدّدة[3].

بناءا على ما تقدم، فان جوهر الاستراتيجية الروسية في مجال الصراع الدولي على الطاقة، يتمثل في مواجهة المشاريع الغربية المضادة في اطار ما يصطلح عليه " حرب الأنابيب " المتفجرة على طريق الحرير الجديد في آسياالوسطى وبحر قزوين، فالتحكم الروسي في خطوط نقل مصادر الطاقة عبر هذا الطريق التجاري الهام من العالم يعني صد هذه المشاريع ذات الخلفيات الجيو سياسية الواضحة، الهادفة

---

(1) عادل عباسي، مرجع سبق ذكره، ص، 152.

(2) حميد حمد السعدون، التنافس الدولي في منطقة القوقاز، واحتمالات المواجهة الأمريكية الروسية، بغداد، 2013، ص21.

(3) Christoph Romer, Géopolitique de la Russie, Paris: Economia, 1999, p.60.

الى انهاء دور روسيا كمزود رئيسي لأوروبا بالنفط والغاز الطبيعي[1]، اذ تشكل دول الاتحاد الأوربي سوقا مهمة للنفط الروسي، وتعتمد عليه اعتمادا كبيرا، مما عزز من التعاون في مجال النفط والغاز الطبيعي كأحد المحاور الاساسية للعلاقات الروسية الأوروبية، التي تطورت الى شراكة استراتيجية في مجال الطاقة بين الطرفين منذ عقد الجلسة الأولى للمجلس الدائم بشان التنسيق بينهما في هذا المجال عام 2000[2].

واعتمادا على بعض الأرقام، فان روسيا تلبي ما يقارب (25%) من الاحتياجات الأوربية من الغاز و (30%) من احتياجاتها النفطية وبذلك فهي تقوم بامداد الدول الاوربية بثلث احتياجاتها، ومن المتوقع ان يغطي الغاز الروسي في العام 2020، نحو (70%) من احتياجات القارة الاوربية، وهو الأمر الذي يجعل روسيا تولي أهمية للسوق الأوروبية، ويعزز من تبعية هذه السوق لقطاع الطاقة الروسي، وتمسكها بخيار تصدير موارد الطاقة عبر الأنابيب التي تمر من أراضيها، فنظام خطوط النقل الروسي المتصل بأوروبا يجعل روسيا مرتبطة بالاتحاد الأوروبي، حيث تجني من هذا السوق مزايا سياسية واقتصادية على حد السواء[3].

فضلا عن هذا، يهدف التخطيط الاستراتيجي الروسي ذات الصلة بالسيطرة على خطوط نقل الطاقة من المنطقة، الى تعزيز وضع روسيا السياسي تجاه بعض الدول المستوردة لمصادر الطاقة من جمهوريات آسيا الوسطى وبحر قزوين، ومنها أوكرانيا التي تعد أكبر متلقي لغاز هذه المنطقة، حيث أستوردت هذه الدولة الخصم عام 2008 نحو 60 بليون متر مكعب من الغاز جاء معظمه عبر خطوط شركة " غازبروم " الروسية.

ويبقى الهدف الاستراتيجي الأسمى الذي سعت اليه روسيا، هو ضرب أي محاولات لانشاء خطوط انابيب اضافية عن طريق انشاء روسيا لخط انابيب تنغيز، ونوفوروسيسك، وتوسيعها لخط (باكو)، ونوفورو سيسك وبناء خط انابيب التفافي على الشيشان، وهذا من شانه ان يزيد طاقة روسيا لتصدير نفط (اذربيجان) وآسيا الوسطى من (400) الف برميل يوميا، إلى (2.240) مليون برميل يوميا، وكل النفط الذي تحمله خطوط أنابيب النفط الروسية سيصل إلى موانئ البحر الاسود [4]، أما صادرات غاز بحر قزوين وآسيا الوسطى، فيتم نقلها عبر انبوب نظام شركة غازبروم، وهو عبارة عن ثمانية خطوط تعمل

---

[1] لزهر وناسي، التفاعلات الإستراتيجية في آسيا الوسطى، دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية . الصين . روسيا، مرجع سابق ، ص237.

[2] نورهان الشيخ، روسيا والاتحاد الأوربي .. صراع الطاقة والمكانة، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد (164) ، أبريل 2006 ، ص66 .

[3] ياسمين فاروق، اية إستراتيجية اوربية للطاقة، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (164) ، ابريل 2006 ، ص68-69.

[4] لهيب عبد الخالق، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بين انهيارين، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 2003 ، ص، 02.

كشبكة لنقل الغاز الطبيعي من تركمانستان، كازاخستان، وأوزباكستان الى أسواق القوقاز، أوكرانيا، ودول وسط وغرب أوروبا[1]، وقد سمحت هذه الشركة للحكومة الروسية احتكار نقل غاز جمهوريات آسيا الوسطى الى هذه الأسواق، حيث لم يترك هذا الاحتكار بديلا للشركات غير الروسية التي أضطرت لبيع غاز المنطقة لغازبروم بأسعار أقل من سعر السوق بنحو 20 الى 30 دولار للألف متر مكعب[2].

ويمكن اجمال الاهداف الروسية التي تسعى إلى تحقيقها في المجال النفطي عبر مشاركتها في خطوط الانابيب بالاتي[3] :

- تأسيس دور للصناعة النفطية الروسية في القطاعات الخاصة بتطوير النفط والغاز.
- السيطرة على النشاطات الخاصة للمنافسين الغربيين وبشكل خاص منها النشاطات الامريكية التي تسعى الى ايجاد خطوط بديلة لنقل مصادر الطاقة من بحر قزوين وآسيا الوسطى عبر أراضي حلفائها الاستراتيجين خاصة تركيا .
- الحصول على الحد الاقصى من العوائد المالية لتعزيز الصناعة النفطية الروسية، فضلاً عن تحقيق الحد الاقصى من السيطرة على الصادرات النفطية لتلك المنطقة.

وهكذا يتبين أن روسيا هدفت من وراء اعادة بسط سيطرتها على بحر قزوين، تنفيذ استراتيجتها للتحكم في أمن الطاقة الأوراسي، التي تقوم أساسا على معارضة كل المشاريع الأطلسية الغربية الطامحة أيضا في السيطرة على مصادر انتاج النفط والغاز الطبيعي، ومن ثم التحكم في امدادات هذه الموارد الاستراتيجية عن طريق انشاء أنابيب نقل بديلة، تسمح مستقبلا بالسيطرة على مسارات نقلها نحو الأسواق العالمية وأروبا الغربية تحديدا، وبذلك يتم كسر احتكار روسيا للطاقة في بحر قزوين، وهكذا أدركت دوائر التخطيط الاستراتيجي الروسي أن أمن الطاقة يعد من الرهانات الاستراتيجية في السياسة الخارجية تجاه مناطق نفوذها التقليدية التي تزخر بوفرة معتبرة من احتياطات النفط والغاز الطبيعي، فالسيطرة على هذه الموارد والتحكم في امداداتها يعني احتلال روسيا لمكانة عالمية في هذا المجال، الذي يسمح لها باكتساب المقومات الإقتصادية للدولة الكبرى التي تؤثر في تفاعلات النظام الدولي.

2 – : الرهانات الجيواستراتيجية الأمريكية

- **التحكم الجيو سياسي في أوراسيا لفرض الهيمنة الأمريكية في ظل نظام دولي أحادي القطبية (رهان جيوساسي)**

---

(1) ايمان محمود ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص، 174.

(2) نورهان الشيخ، مرجع ساب ذكره، ص 08.

(3) Andrei Kortunov, op.cit P.149.

يشير "ريتشارد نيكسون" في كتابه "أمريكا والفرصة التأريخية"، أن الفراغ الجيو سياسي الناجم عن تفكك الاتحاد السوفييتي، لاسيما في الجزء الآسيوي من الأقاليم المنفصلة عنه، قد منح الفرصة التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية لتغيير العالم، حيث نتج عن هذا الفراغ كما يقره هذا الكاتب الكثير من المسائل الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تندرج في صلب المصالح الجيواستراتيجة الأمريكية في هذا المجال الهام من القارة الأوراسية، وعليه يجب على هذه الدولة إذا أرادت أن تكرس هيمنتها العالمية كقوة عظمى أن تتحرك في الأراضي السابقة للاتحاد السوفييتي دون أن تخشى أية قوة أخرى حتى لو كانت روسيا الاتحادية تعد هذه الأراضي ضمن أمنها القومي[1].

وفي ظل الإدراك الأمريكي، بأهمية أوراسيا في جزئها الآسيوي، وتعقيدات التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تجري على ساحتها، فان طبيعة هذه التفاعلات تشبه إلى حد بعيد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أوربا في القرن العشرين، إذ خاضت هذه الدولة حربين عالميتين كان هدفهما منع قوة معادية من السيطرة على أوربا، "كقوس الهيمنة الأول لفرض هيمنتها العالمية في تلك الفترة، أما في القرن الواحد والعشرين، قد تكون الولايات المتحدة الأمريكية ملزمة بخوض حرب مشابهة في اتساعها وحجم ضحاياها من أجل منع قوة معادية من السيطرة على آسيا، وهي القارة التي تضم أكثر الدول اكتظاظاً بالسكان وبالثروات الطبيعية، وتتشكل في ساحتها تكتلات قد تشكل تهديدا على المصالح الحيوية الأمريكية ، وهو المرجح حدوثه في ظل وصاية بعض القوى الآسيوية عليها والتأثير في تفاعلاتها، لذلك فإن الأهمية الحيوية لآسيا التي يعد بحر قزين جزءا مهما منها، تنبع من كونها تشكل "قوس الهيمنة الأوراسي الثاني" الذي يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق مشروعها الإمبراطوري على مجمل أوراسيا[2].

وضمن هذا الرهان الأمريكي، صنف بحر قزين منذ وقت مبكر من سقوط الاتحاد السوفييتي كمنطقة مصالح حيوية للولايات المتحدة، تندرج ضمن مرتكزات إستراتيجيتها العالمية، حيث أكد الإستراتيجيون الأمريكيون سواء كانوا أكاديميين أو صناع قرار، على أن الهيمنة العالمية الأمريكية ترتكز على التدخل في هذا البحر الذي يزخر بثروات طبيعية هائلة،، لذلك فقد شكل هذا المجال الحيوي حسب الإستراتيجية الأمريكية محورا جيوستراتيجا لاعتبارين اثنين: أحدهما يتعلق بالمظاهر الجغرافية لمنطقة أوراسيا، باعتباره منطقة مراقبة وممرا نحو المناطق الجيوبولتيكية والموارد المهمة في العالم، وثانيهما

---

[1] نقلا عن ريتشارد نيكسون، أميركا والفرصة التاريخية "كيف تواجه أميركا الدولة العظمى الوحيدة المتحديات العالمية الراهنة، ترجمة د. محمد زكريا إسماعيل، مكتبة بيسان، بيروت، ط1، 1992 ص34.

[2] إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة "دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن"، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 2005، ص 123-124.

يتصل بكون السيطرة على هذه الرقعة الجغرافية يبقي على الهيمنة الأمريكية كقطب أوحد ينفرد بقياد نظام ما بعد الحرب الباردة بدون منافسة[1].

وتجسيدا للتفوق الأمريكي على المستوى العالمي، تم في عام 1992، إقرار العقيدة الإستراتيجية الأمريكية الشاملة، التي أكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية ، مستعدة للقيام بكل شيء من أجل ردع كل خصم محتمل، يحاول تحدي هيمنتها على أوراسيا[2] على النحو الذي يمنع بروز قوى إقليمية كبرى، تكون قادرة على تحدي السياسة الكونية وأهدافها الجيوستراتيجية في هذه القارة[3]، فضمان الإنفراد الأمريكي بقيادة العالم بشكل لا يسمح لأية قوة منافسة بالظهور في أوراسيا حسب هذه العقيدة لابد أن يمر عبر بسط النفوذ في مناطق مجموعة الدول المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفييتي السابق أو ما تسمى بدول منطقة قلب الأرض، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تنص العقيدة الإستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة على استخدام كافة الوسائل المتوفرة بحوزتها، ويحدد بالدرجة الأخص وسائل الضغط الاقتصادي ووسائل القوة العسكرية[4].

يلاحظ مما تقدم، أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أستغلت تفكك الاتحاد السوفييتي وتشرذمه، لبلوغ رهانا إستراتيجيا كبيرا، حيث نجحت هذه القوة بعد محاولات طردها إستمرت أكثر من أربعين سنة، من تمددها في شطر الفراغ الأوراسي، وبحصولها على هذه المكانة في هذا المجال الجغرافي الهام من العالم أصبح بإمكانها توسيع دائرة نفوذها إلى الجزيرة العالمية التي تمكنها من السيطرة على قلب الأرض، ومن ثم السيطرة على كل العالم وفق النظرية الجيوبوليتيكية لماكندر، وهكذا تتحقق القوة الكونية الكاسحة HYPER POWER التي تتيح للولايات المتحدة الأمريكية التواجد في المناطق الإستراتيجية الهامة في العالم خاصة بعد ما جسدت حضورها العسكري والإقتصادي المباشرين في منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.[5]

- **إحتواء المنافسين المحتملين للمصالح الأمريكية في آسيا**

يرتبط هدف الهيمنة على بحر قزوين كغاية لفرض الهيمنة الأمريكية على أوراسيا، ومن ثم على العالم، برصد الولايات المتحدة الأمريكية حركة منافسيها المحتملين في هذه المنطقة، فالتمركز الأمريكي

---

(1) Michael P Croissant, "L'asie Centrale Comme Nouvel Enjeu De La Politique Des Puissances : Les Intérêts Américains En Asie Centrale", La Revue Internationale Et Stratégique, N°34 (été 1999), pp.109-116.

(2) موسى الزعبي، مرجع سابق، ص 01.

(3) سهى سعيد العزاوي، الاستراتيجية الأمريكية في النظام العالمي الجديد، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، سلسلة محطات استراتيجية، العدد (50)، 2000، ص2.

(4) موسى الزعبي، مرجع سابق، ص 01.

(5) حميد السعدون، مرجع سابق، ص ص، 94-95.

في هذا البحر وعلى مقربة من القوقاز وآسيا الوسطى وروسيا وإيران يعني بالضرورة سعي هذه القوة لإعادة صياغة التوازنات في العالم وتحديداً في هذا المجال الجغرافي الذي يفصل بين الصين شرقاً وأوربا غرباً، ولذلك فان التحكم في التوازنات الإقليمية في الشطر الآسيوي سوف يسمح للأمريكيين بمراقبة نمو القوة في دول صنفتها الدراسات المستقبلة الأمريكية بـ"الدول الخصم"، باعتبارها تسعى إلى الخروج من دائرة الهيمنة الأمريكية، إضافة إلى محاولاتها المستمرة لنسج علاقات تواصل وتفاعل وتكامل فيما بينها ومع دول أخرى قريبة منها جغرافياً ومشرفة على مواقع أمنية واقتصادية هامة، وهي التفاعلات التي يمكن أن تسهم في حال تطورها إلى أحداث تأثيرات إستراتيجية في قارة آسيا، قد تؤدي مستقبلا إلى استقلالية بعض القوى عن الوصاية الأمريكية، لذا فان اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على إستراتيجية الاحتواء والتطويق من خلال تواجدها وتمركزها في بحر قزوين سيسمح لها بمراقبة خصومها المحتملين والفاعلين في هذه المنطقة التي تعرف أزمات وبؤر التوتر، وعلى مقربة من القوى النووية الآسيوية، وتشير هذه الدراسات إلى أن إستراتيجية الاحتواء الأمريكية هذه، لا تقف عند حدود القوى النووية في آسيا مثل الصين، روسيا، الهند، وباكستان" أو حتى بعض دول آسيا الوسطى التي ورثت جزءاً من الأسلحة النووية السوفيتية، بل تراهن أيضا وبشكل رئيسي على علاقات التعاون العسكري النووي فيما بين هذه القوى، لذلك تمارس الولايات المتحدة التطويق الجيوبوليتيكي للقوى الآسيوية الساعية إلى تحقيق أهداف جيوستراتيجية في آسيا، ومن ثم تحافظ الدولة الأمريكية على وضعية قوتها المهيمنة على أوسع رقعة ممكنة من الكرة الأرضية، وهذا منطق إستراتيجية الاحتواء الشامل لجعل القرن الحادي والعشرون أمريكياً وليس آسيوياً[1].

إن ما يعزز الإستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى احتواء بعض القوى الآسيوية النافذة في آسيا، هو دعوتها منذ منتصف تسعينات القرن الماضي إلى تشكيل نظام دولي جديد متعدد الأقطاب كالصين وروسيا، وحتى إيران[2].

وعليه راهنت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تغلغلها في بحر قزوين على احتواء القوى الفاعلة في هذه المنطقة كأحد الأهداف الأمريكية غير المعلنة، وذلك بمنع عودة النفوذ الروسي إلى الجمهوريات المستقلة من جهة ومواجهة المد الصيني ومنع النفوذ الإيراني فيها من جهة أخرى، فالوجود الأمريكي في هذه النمطقة الذي مر بعدة مراحل بدءاً من مرحلة الدبلوماسية الهادئة والتغلغل الاقتصادي

---

[1] ثامر كامل محمد، "الإستراتيجية الأمريكية مرحلة ما بعد (عاصفة الأبراج)"، مجلة الحكمة، العدد (29)، بيت الحكمة، بغداد، سبتمبر 2002، ص ص، 25-26.

[2] أيمن السيد عبد الوهاب، "تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الأسيوية "الصين، اليابان، الهند، باكستان، أندونيسيا""، مجلة السياسة الدولية، العدد (147)، السنة (38)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، كانون الثاني 2002. ص ص، 81-83.

الحذر إلى التواجد العسكري المباشر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، كانت من أبرز أهدافه الجيوبوليتيكية إ

حتواء هذه القوى الثلاثة الطامحة في لعب دور مؤثر في هذه المنطقة الهامة في التنافس الدولي على جغرافيتها ومواردها الطبيعية، حيث أصطلح على هذا التنافس تسمية " المباراة الكبرى الجديدة " تعد كل من روسيا والصين وإيران من أكبر الفاعلين الإستراتيجيين في بحر قزوين والمنافسين للمصالح الأمريكية سواء كان ذلك على المستوى الجيوسياسي والجيوأمني وحتى الجيوأمني[1].

- **تنويع مناطق إمدادات الطاقة وحجبها عن المنافسين للهيمنة الأمريكية في إطار أمن الطاقة (رهان جيواقتصادي)**

تشير بيانات وزارة الطاقة الأمريكية، بأن حجم الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز قد بلغ نحو 5,7 ملايين برميل يومياً (م ب ي). وهو ما يشكل نحو 9,8 % من الإنتاج العالمي، كما تبلغ الاحتياطيات الأمريكية المؤكدة من النفط نحو 30,4 مليار برميل بنسبة تبلغ 2,9 % من الاحتياطي العالمي، وتستهلك الولايات المتحدة ربع الإنتاج العالمي للنفط تستورد نصفه[2]، فحسب تقرير وزارة الطاقة الأمريكية الذي صدر في أفريل 1998، حول الاستراتيجية القومية للطاقة، يشكل النفط 40 بالمائة من الاستهلاك الداخلي للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذي تسبب في ارتفاع الطلب الأمريكي على النفط الى 33 بالمائة ما بين 2002 و2020 ليرتفع من 19.7 الى 27 مليون برميل يوميا، ومن المتوقع أيضا أن ترتفع نسبة الطلب على الغاز الى 62 بالمائة، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحتوي الا على نسبة ضئيلة من الاحتياطات العالمية للنفط، فانها سوف تستورد 64 بالمائة منه بحلول سنة 2020، خاصة في ظل الزيادة المتوقعة في مجال الاستهلاك الداخلي للنفط التي تصل ما بين 52 و56 بالمائة أغلبها تصدر من الأوبك، ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي احتياجاتها من تموينات النفط الخارجية، مما يعمق من تبعيتها الطاقوية لنفط دول هذه المنظمة، حيث تؤكد بيانات مركز الدراسات السياسية والدولية في واشنطن، بأن الأمريكيون في الوقت الراهن يستهلكون 19.5 مليون برميل من النفط يوميا، من بينها 11.5 مليون برميل يتم استيرادها، أي بنسبة وصلت الى 60 بالمائة، ومن المنتظر أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل حسب هذه الدراسات[3]. وتستورد الولايات المتحدة الأمريكية من منطقة الخليج العربي وحدها (8.2) مليون برميل،

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص، 318.

[2] شاهر اسماعيل الشاهر،اولويلت السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث 11 ايلول 2001، دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ط01، 2009، ص، 96.

[3] Anie Jafalian, la politique américaine concernant les enjeux énergétiques dans la région de la mer caspienne, etude , fondation pour la recherche stratégique (FRS), février, 2003, p.40.

اذ بلغت امدادات الاستهلاك الامريكي من النفط اعلى مستوى لها على الاطلاق من النفط الخليجي من اجمالي الواردات النفطية الامريكية الى 23 بالمائة[1].

ومن وجهة النظر الامريكية، يعد تركيز الاحتياطات النفطية في منطقة ضيقة من العالم أمر بالغ الخطورة من الناحية الجيوسياسية، وعليه يصبح التفكير في عدم الاعتماد على منطقة واحدة لاستيراد النفط أمرا ضروريا جدا لتجنب تبعية مطلقة للولايات المتحدة الأمريكية، لمنطقة الخليج التي تنتج حوالي(20) مليون برميل يوميا، وفي هذا الاتجاه يرى (PIERRE TERZIAN) أحد أكبر خبراء النفط في العالم (أن وجود خلل جيولوجي لا بد أن يصحّح بخلل اقتصادي وصناعي، وذلك باستغلال ضعيف للمناطق الغنّية بالنفط من جهة ، واستغلال مكّثف لمناطق نفطية أخرى أقل شأنا من المناطق الغنية خارج منظمة الأوبك، وهو ما ينطبق على نفط آسيا الوسطى والقوقاز، حيث يرتبط البحث عن مناطق بديلة لاستيراد الطاقة بعوامل جيوسياسية وجيهة[2]، وهذا ما أكده مساعد وزير الطاقة السابق DAVID GOLDWYN لما صرح في سبتمبر من سنة 2000 بقوله " **أن تنويع مناطق أمر مهم بالنسبة لنا....وتطوير المناطق البديلة لتوزيع الطاقة الأوبك، خاصة النفط ستكون على المدى البعيد على غاية الأهمية بأمننا القومي...**" [3].

وفي اطار هذا التوجه، طرحت استراتيجية "الأمن الطاقوي" من قبل مجلس الأمن القومي الأمريكي الذي أكد في تقريره الموجه إلى البيت الأبيض الصادر عام 1999، على أن أمن الولايات المتحدة مرتبط بالاستمرار في امتلاك مصالح حيوية تمكنها من كسب مواقع جديدة لموارد النفط الأجنبي، لاسيما في آسيا الوسطى ويخلص التقرير إلى القول: " **يجب أن نستمر في تشكيل قوة تحصن وارداتنا من النفط والغاز الطبيعي، حيث يعد، منها بحر قزوين، من أهم مصادر هذه الثروة عالمياً** "[4].

وفي السياق ذاته، ركزت دوائر صنع القرار الأمريكية على الانتباه الى المخاطر الخارجية الناتجة عن اعتماد الولايات المتحدة على نفط الخليج العربي، حيث وضع نائب الرئيس الامريكي السابق" ديك تشيني " حجر الأساس لسياسة الطاقة الأمريكية الجديدة التي أعتمدتها إدارة المحافظين الجدد برئاسة " بوش " على اثر تقرير قدمه في ماي 2001، تضمن العمل على زيادة انتاج الطاقة العالمية في مناطق خارج الأوبك، بما يضمن امدادات خارجية من مناطق بديلة عن الشرق الأوسط، وبالتحديد من السعودية، وهي مهمة حسب هذا التقرير أوكلت للأمريكيين لتعزيز أمنهم الطاقوي وجعله من أولويات سياستهم

---

[1] ايان ريتلدج، العطش الى النفط : ماذا تفعل امريكا بالعالم، لضمان امنها النفطي، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006 ، ص، 151.

[2] Pierre Terzian,"Le progrès technologique apporte une abondance pétrolière durable", la revue international et stratégique, hiver, 2000-2001, p.144.

[3] Ibid, p.40.

[4] نقلا عن صالح زهر الدين، المحافظون الجدد في الولايات المتحدة، بيروت، المركز الثقافي اللبناني، 2004، ص، 23.

التجارية الخارجية[1]، خاصة في ظل التوقعات التي تشير بأن العالم وحتى العام 2030 سيستمر في اعتماده على النفط كمصدر للطاقة وبنسبة تقارب 40 بالمائة، وأن دول الأوبك في الوقت الراهن تتحكم بنسبة 38 بالمائة من امدادات العالم ومن المتوقع في المستقبل أن تصل إمداداتها النفطية الى 50 بالمائة، أغلبها تأتي من الشرق الأوسط، ومن هنا فان آسيا الوسطى كمنطقة بديلة سوف تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من الضغط على منظمة الأوبك في مجال انتاج النفط والتحكم في أسعاره، ومن ثم الحصول عليه بأثمان مناسبة ورخيصة، فتنويع مناطق النفط يعني سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على سوق الطاقة العالمية على المدى البعيد، كما يعد الاعتماد على بترول الأوبك وحده في المنطور الاستراتيجي الأمريكي، أمر محفوف بالمخاطر في ظل التطورات التي تشهدها دول هذه المنظمة خاصة في المنطقة العربية غير المستقرة من الناحية الأمنية، ومن ثم تجنب أي مفاجأة أو صدمة في موضوع مصادر الطاقة[2].

ومن هنا، فان الادراك الاستراتيجي لمدى خطورة تبعية الولايات المتحدة الأمريكية للنفط العربي، حتم عليها إيجاد مصادر طاقة بديلة كتلك الموجودة في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز المحيطة ببحر قزوين، حيث ظهر اهتمامها بنفط المنطقة منذ عام 1994، حينما أصدر البيت الأبيض وثيقة بعنوان "استراتيجية الأمن القومي للإرتباط والتوسيع"، والتي ناقشت إمكانية إستخدام بحر قزوين من أجل تنويع مصادر الإمداد بالطاقة في سبيل تقليص الإعتماد الأمريكي على نفط الخليج العربي، ومن هنا جاء الإهتمام الأمريكي بمفهوم أمن الطاقة.

من جانب آخر، فإن الرهان الطاقوي في بحر قزوين، يحتل مركزا متقدما في الأدوات الإستراتيجية للسياسة الدولية الأمريكية في تعزيز هيمنتها العالمية، لاسيما في المجال الإقتصادي وتحديدا أمام المنافسين الرئيسيين مثل أوروبا واليابان، والصين فالسيطرة الأمريكية على مخزونات النفط العالمية، سوف تسهل من تحكمها في اقتصاديات الدول الكبرى المنافسة، وتزيد من قدراتها التنافسية بشكل اكبر، لاسيما مع ارتفاع مستويات الطلب العالمي لهذه الدول على النفط، فاليابان على سبيل المثال تستورد (98%)من احتياجاتها النفطية، بينما تستورد أوروبا (52%) من النفط[3]، أما الصين فقد أزداد طلبها

---

[1] فليب سبيل لوبيز، الجغرافيات السياسية للبترول، ترجمة نجاة الصليبي الطويل، أبوظبي : هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، 2011، ص، 74.

[2] جان أتش.كاليكي، ديفيد ل.غولدن، الأمن والطاقة، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2011، ص، 53.

[3] خالد حنفي علي، النفط الافريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي.، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (164) ابريل 2006 ، ص 88.

على النفط بسبب زيادة اهمية قطاع النقل في الاقتصاد القومي وتضاعف عدد المركبات، ومن المتوقع زيادة وارداتها النفطية لتصل الى (10.9) مليون برميل في العام 2030 [1].

وفي ظل حاجة الدول الصناعية الكبرى لحصص كبيرة من الطاقة العالمية، تؤكد دوائر التخطيط الاستراتيجي وصناع القرار داخل الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة التدخل الأمريكي في مجمل المناطق الطاقوية الهامة، خشية من سقوط هذه الثروة على المدى البعيد في يد منافسيها الكبار، ومن ثم يراهن الأمريكيون على تأمين تدفق النفط للأسواق العالمية من آسيا الوسطى، حيث يحتاج هذا الرهان كما يوضحه " كيسنجر "، الى اعادة ترتيب وهيكلة هذه المنطقة على قاعدة "التحكم في تدفق إمدادات الطاقة " باستخدام الآلة العسكرية، بغرض التحكم في المنافسين المحتملين الذين يشكلون تحديا للهيمنة الأمريكية، خاصة وأن العالم يشهد عملية إعادة ترتيب الخريطة الجيوستراتيجية في ظل المخاطر والصدامات العسكرية والمنافسات العنيفة على مصادر الطاقة، لذلك ينظر كثير من الخبراء إلى الحرب الأمريكية على الإرهاب كونها تحمل أجندة جيو اقتصادية تتعلق بالسيطرة على منابع الطاقة والتحكم في خطوط نقلها في اطار استراتيجية تطويق نفط وغاز بحر قزوين، اللذان يشهدان تنافساً حاداً بين القوى الإقليمية والعالمية، وأهم ما يلاحظ حسب " كيسنجر " أن خريطة الإرهاب والدول المارقة هي ذاتها الخريطة العالمية لمنابع الطاقة ضمن منطقة الشرق الأوسط الكبير الممتدة من شمال إفريقيا حتى شرق أفغانستان. [2]

يتضح مما تقدم، أن الهدف الجيواقتصادي يتمثل في استكمال حلقات السيطرة على منابع الطاقة العالمية في بحرن قزوين، فبعد ما تمكنت الولايات

من بسط سيطرتها على نفط وغاز الشرق الأوسط على اثر احتلالها للعراق، فأهم ما يلاحظ، ثمة توظيف أمريكي للتواجد العسكري المباشر في أفغانستان وفي بعض جمهوريات المنطقة في اطار الحرب الأمريكية على الارهاب لإكمال استراتيجية التطويق النفطي الهادفة الى كسب اللعبة الجيواستراتيجية الجديدة في شقها الجيو اقتصادي بهدف احتواء الصعود الاقتصادي للدول الصناعية الكبرى ضمن استراتيجية أمن الطاقة العالمية، فالانتشار الاستراتيجي والعسكري المكثف عبر مختلف النقاط الحيوية في العالم لتموينات الطاقة، يهدف أساسا إلى توظيف التحكم في مصادر الطاقة الرئيسية في العالم كاستراتيجية لإدارة صراعها التنافسي مع القوى الدولية التي تفتقد لموارد طاقة ذاتية كما هو الشأن بالنسبة لليابان وأوروبا وحتى الصين والهند.

---

[1] جميل طاهر، آفاق التعاون العربي – الصيني في مجال النفط والغاز الطبيعي حتى عام : 2030 تحديات وفرص، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (124) ، 2008، ص، 09-11.

[2] عمرو كمال حمودة، "النفط في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة السياسية الدولية، العدد (164)، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، نيسان 2006، ص ص 50-54.

وبالنسبة للادراك الاستراتيجي الأمريكي، فان التحكم في المصادر الطاقوية الإستراتيجية للنظام الصناعي، من شأنه أن يعزز رهان الولايات المتحدة الأمريكية في تكريس التبعية الاقتصادية التي تسعى لفرضها على منافسيها الدوليين، ومن ثم الحيلولة دون إنفرادهم بالاستقلالية في سياستهم النفطية، والإبقاء على هامش من فرص الضغط الأمريكي عليهم، ويمتد هذا المجال الجيواستراتيجي المعني بهذا الرهان الأمريكي من البحر الأبيض المتوسط على طول شريطه الجنوبي من المغرب غربا إلى الخليج وبحر قزوين شرقا، حيث تجعل هذه الخارطة الواسعة الأمريكيين ينظرون إلى منابع النفط من المغرب العربي والمشرق العربي إلى آسيا الوسطى والقوقاز كفضاء استراتيجي متكامل يجب السيطره عليه من خلال الإنتشار العسكري المكثف، الذي يعد حتميا في الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية للقرن الواحد والعشرين.

- **نقل الطاقة من بحر قزوين عبر أراضي الدول الحليفة كبديل عن خطوط النقل الروسية والإيرانية**

يعتقد خبراء الاستراتيجية الأمريكية، أن السيطرة على منابع النفط والغاز في بحر قزوين، الرامي الى تنويع مصادر الطاقة في العالم لتفادي التبعية لنفط الشرق الأوسط والحفاظ على الهيمنة العالمية الأمريكية خاصة في المجال الاقتصادي، هو رهان استراتيجي ناقص ما لم يكتمل بالتحكم في مسارات أو خطوط نقل الطاقة من المنطقة الى الأسواق الدولية، ففي هذا الاطار تتبنى مراكز الفكر الاستراتيجي وصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية مقاربة تعدد مشاريع نقل نفط وغاز بحر قزوين، باعتبار الهيمنة الروسية على شبكة هذه الخطوط تشكل عائق جيو سياسي كبير أمام الطموحات الأمريكية في استغلال الموارد النفطية والغازية لذلك البحر، مما ينقص من فرصها في تحقيق أهدافها الجيواقتصادية السالفة الذكر[1].

وقد شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ مخططاتها للتحكم في عملية نقل الطاقة من بحر قزوين منذ توقيع مايسمى بـ " صفقة القرن " عام 1994 بين الشركات الغربية وأذربيجان، والمتضمنة استغلال نفط هذه الجمهورية لمدة ثلاثين سنة، بقيمة مالية قدرها (8) مليارات دولار، وقد وقع هذه الصفقة كونسورتيوم(اتحاد شركات كبيرة) نفطي غربي تقوده شركتا(اموكو) الامريكية و(بريتش بتروليوم) البريطانية، ليتبعها عقدان آخران، كان العقد الأول في 1995 لاستغلال حقل (كاراباخ)، بمبلغ مالي قدره ملياري دولار ،والثاني حول حقل (شاه دنيز) بمبلغ (6) مليارات دولار[2].

ونتيجة لهذه الصفقة الهامة، تمكنت الولايات المتحدة من اقناع حكومات جمهوريات آسيا الوسطى المطلة على بحر قزوين (كازاخستان وتركمانستان)، اضافة الى أذربيجان وجورجيا وتركيا على توقيع

---

(1) Ahmet Tolga Turker, geopolitics of caspian oil and gaz, international journal of sciences and humanity studies, vol n° 01, 2012, p.38.

(2) Tuncay Babali , implication of the Baku- Tbilisi – Ceyhan main oil pipeline project, Perceptions , Journal of International Affairs , Vol. 10, No.4, Ankara , Winter 2005, PP.29-33.

اعلان انقرة في نوفمبر 1999، على اثر اجتماع قمة منظمة التعاون والأمن الأوروبية، اذ اكد رؤساء هذه الدول عن تأييدهم لخط نقل نفط بحر قزوين ينطلق من أذربيجان ليمر عبر جورجيا، ثم عبر الأراضي التركية ليصل الى ميناء جيهان التركي المطل على البحر الأبيض المتوسط، وهو ما أصطلح على تسميته بخط باكو. تيبيلسي . جيهان[1].

ومن أجل تفعيل هذا الخط اضافة الى خط انابيب الغاز العابر لبحر قزوين المقترح من طرف الولايات المتحدة الأمريكية عام 1998، أعلن " ستيوارت ايزنستات " مساعد وزير التجارة الأمريكي في فترة كلينتون عن منحة جديدة من وكالة التجارة والتنمية الامريكية قدرها(823) الف دولار امريكي تمنحها الحكومة الأمريكية الى اتحاد شركات خط الانابيب التركي " بوتاش "، دعما لوضع خطط تنفيذ المشروعين لنقل الطاقة من بحر قزوين الى الأسواق العالمية[2]، وقد أعتبرت هذه الخطوة بمثابة الحجر الأساسي للاستراتيجية الأمريكية للتحكم في مسألة نقل الطاقة، حيث أوضح وزير الطاقة الأمريكي السابق عام 1999 " بيل ريتشاردسون " أن الخط المقترح ليس أنبوبا اضافيا، وانما بنية استراتيجية تعزز المصالح الوطنية لأمن الولايات المتحدة الأمريكية[3].

وأمام هذا الرهان الأمريكي، أعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على أذربيجان وجورجيا، وتركيا باعتبارهم حلفاءها لتنفيذ استراتيجيتها الهادفة الى منع مرور خطوط الانابيب عبر أراضي روسيا وايران، ومن ثم إنهاء السيطرة الروسية والايرانية الطويلة على امدادات النفط القادم من بحر قزوين، مما يؤدي حتما الى إضعاف نفوذهما الاقتصادي والسياسي في المنطقة، فرغم طول المسافة والتكلفة المالية الضخمة لخط باكو . تيبليسي . جيهان مقارنة بالمشاريع الايرانية التي تعد الأقصر طولا والأقل تكلفة رضخت الشركات الغربية للضغوط الامريكية لانشاء هذا الأنبوب[4]، غير البعيد عن التعقيدات الجيو سياسية والأمنية التي تشهدها منطقة جنوب القوقاز بحكم أنه يمر على بعد أربعين كيلو متر فقط من اقليم الكاراباخ المتنازع عليه بين أذربيجان وأرمينيا، كما يمر هذا الأنبوب الأمريكي على مقربة من المناطق المتحالفة مع روسيا كجنوب أوسيتيا وأبخازيا في جورجيا، ويمتد كذلك على كردستان التركية التي تعرف نشاطات مسلحة للمعارضة الكردية ضد الحكومة التركية الشريك الاستراتيجي والمحوري للولايات المتحدة الأمريكية في مسألة نقل الطاقة من بحر قزوين عبر هذا الخط الذي يطلق عليه في أغلب الأحيان تسمية المشروع الأمريكي . التركي، كدلالة على أهمية تركيا في الاستراتيجية الطاقوية

---

[1] دياري صالح مجيد، مرجع سبق ذكره، ص، 128.

[2] ويلفرد كول، مرجع سابق،ص. 192.

[3] فليب سبيل لوبيز، مرجع سابق، ص، 194

[4] شريف شعبان مبروك، ايران والحصار الامريكي في آسيا الوسطى في ضوء تدشين مشروع خط انابيب نفط باكو تبليسي جيهان، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة مختارات ايرانية، العدد(62)، سبتمبر 2005،ص، 02.

الأمريكية الهادفة الى السيطرة على الممر الأوراسي لنقل نفط بحر قزوين بعيدا عن التأثيرات الروسية والايرانية[1].

ويرتبط الاصرار الأمريكي على تفعيل هذا المشروع، الذي تم افتتاحه رسميا عام 2005، رغم تكالفيه واحتمال تعرضه الى مخاطر بسبب التعقيدات الجيو سياسية والأمنية السالفة الذكر، بالادراك الاستراتجي الأمريكي الخاص بمسألة التوازنات الاقليمية في أوراسيا، حيث تخشى الولايات المتحدة الأمريكية من تقارب روسي . أرميني . ايراني قد يغير من طبيعة التوازنات القائمة في المنطقة على حساب المصالح الاستراتيجية الأمريكية، خاصة في ظل سعي كل من روسيا وتركيا الى توظيف ورقة أنابيب نقل الطاقة عبر أراضيهما، ولمنع ذلك فان التوجه الأمريكي نحو تشييد نظام جيو بولتيكي لشبكة نقل الطاقة في أوراسيا عبر أراضي لدول تعتير خصوم لروسيا وايران من شأنه أن يشكل قطب معادي للتوجهات الايرانية والروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، يعمل من خلال نظام النقل الطاقوي الجديد على رسم توازنات اقليمية لصالحه، بحيث يتكون هذا القطب من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا اضافة الى أذربيجان وجورجيا[2]، ومن الواضح جدا أن المشروع الأمريكي قد يعزز من نفوذ حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، بمساهمته في تقوية اقتصادياتهم، بحيث تجلب تركيا من عبور هذا الخط على أراضيها مابين 200 الى 300 مليون دولار سنويا، كما تجني جورجيا كطرف رئيسي في نقل النفط القزويني عبر أراضيها ما بين 60 الى 100 مليون دولار، وهي مؤشرات توحي بسعي الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير موازين القوى في آسيا الوسطى والقوقاز بتوظيفها الجيد لعملية نقل الطاقة عبر دعم حلفائها الاستراتيجين وتقويتهم على حساب خصومها روسيا، ايران وأرمينيا، وقد يتعزز هذا الطرح بمحاولة أذربيجان توظيف تقاربها مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال نقل الطاقة من بحر قزوين، واستعماله كورقة ضغط رابحة لدعم موقفها من نزاعها مع أرمينيا على اقليم الكاراباخ، كما تسمح لها هذه الورقة بتقوية اقتصادها حتى تصبح الدولة المحورية سياسيا وعسكريا في جنوب القوقاز[3].

لقد تعزز هذا التصور الجيو اقتصادي الأمريكي، أثناء الافتتاح الرسمي في 24 ماي 2005 بأذربيجان، بحضور رؤساء كل من الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، جورجيا، أذربيجان، كازاخستان، اضافة الى مفوض الطاقة الأوروبي، ووزير الطاقة البريطاني، وفي المقابل غاب الممثل الروسي والايراني، حيث يرمز هذا الغياب الى عدم رضا كل من روسيا وايران على هذا المشروع الهادف الى كسر احتكارهما لطرق وأنابيب نقل الطاقة من بحر قزوين، وقد كانت هذه المناسبة فرصة تاريخية لجذب جمهورية كازاخستان لصف الجناح الأمريكي، لاسيما بعد ما أكد رئيسها " نازار باييف " على تموين خط

---

[1] فليب سبيل لوبيز، مرجع سابق، ص، 195.

([2]) Ozden Zeynep Oktav, american policies towards the caspian sea and the Bakou-Tibilisi-Ceyhan pipelines, Perceptions , Journal of International Affairs , spring, 2005, P.21.

([3]) Pavel Zastera, the great game on the caspian area of interests and conflicts, research paper, association for international affairs, december, 2006, p.06.

باكو . تبيليسي . جيهان بالنفط الكازاخي، ضامنة بذلك المردود الاقتصادي للمشروع، وقد تجسد حفل التدشين هذا بتوقيع الأطراف الحاضرة فيه على ما يعرف بـ " اعلان باكو " حول تطوير ممر للطاقة من الشرق الى الغرب، اذ أضفى هذا الاعلان صفة رسمية على مشاركة كازاخستان في هذا الخط، مما يعني تحرر دولة محورية في آسيا الوسطى غنية بالنفط من تبعيتها لنظام نقل الطاقة الروسي، وانضمامها للمحور الأمريكي الرامي الى جعلها قوة اقليمية صاعدة في مجال الطاقة، مما يسمح لها بتغيير المعادلة الجيو اقتصادية في بحر قزوين لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى الى تطوير علاقاتها مع هذه الدولة خاصة في مجال الطاقة[1].

بناءا على ما تقدم، يمكننا القول بأن مناطق عبور أنبوب النفط الأمريكي . التركي، كانت في صلب الاستراتيجية الأمريكية في بحر قزوين، اذ أحتلت تركيا مركزا محوريا في التنافس الروسي . الأمريكي على خطوط نقل الطاقة من المنطقة في اطار ما يسمى بحرب الأنابيب، التي عبرت على رهان جيو اقتصادي كبير في القرن الحادي والعشرين، ومن الواضح أن مشروع باكو . تيبلسي . سيهان يحقق ميزة استراتيجية مهمة تتمثل أساسا في خلق مجال للولايات المتحدة الأمريكية لتصبح أكثر انخراطا في الشؤون الداخلية للجمهوريات الثلاثة التي من خلالها يتدفق النفط القزويني، فلهذا الخط تأثيرا كبيرا على الديناميكيات السياسية الأمريكية للتوغل في المنطقة، كما يعبر هذا المسار على تعزيز سياسة تركيا الاقليمية باعتبارها حليف استراتيجي تؤدي دور مكمل للمصالح الأمريكية في بحر قزوين عموما وفي آسيا الوسطى وجنوب القوقاز على وجه التحديد، وذلك من أجل موازنة الهيمنة الروسية والايرانية في مسألة شبكات نقل الطاقة من تلك الجمهوريات الى الأسواق العالمية[2]. وما يعزز هذا الطرح أن المشروع الأمريكي . التركي كما أشرنا اليه سابقا في الجزء الخاص بمشاريع خطوط نقل الطاقة ، أنه يمر على 1037 كيلومتر ضمن الأراضي التركية ،وهي المسافة الأطول مقارنة بمسافة أراضي أذربيجان وجورجيا، كما تصل طاقته الاستيعابية الى نقل مليون برميل يوميا من نفط قزوين وآسيا الوسطى الى الأسواق الدولية، مما يجعل تركيا محورا جيوبوليتيكيا مهما لتحقيق الأهداف الجيواقتصادية للإستراتيجية الأمريكية في إحدى أهم الأقاليم الجغرافية للطاقة في العالم.

---

[1] فليب سبيل لوبيز، مرجع سابق، ص ص، 195-196.

[2] دينا عمار، شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين...مسارات متنافسة، مجلة السياسة الدولية، المجلد45، العدد180، أبريل، 2010، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ص، 174.

الخاتمة

من خلال ما تطرقنا إليه في المحاور الأربعة لهذه المطبوعة، استنتجنا ما يلي :

- إن الجغرافيا السياسية على علاقة وطيدة بدراسة الظاهرة السياسية، كون هذا المجال يهتم بكل المقومات والمكونات التي توجد داخل الحيز الجغرافي للدولة بما فيها العنصر البشري والموارد حتى التفافة والتاريخ والبيئة النفسية والإجتماعية, وهذه كلها تأثر وتتأثر بالأحداث السياسية، كما تختص الجغرافيا السياسية بتفاعل الوحدات السياسية خارجيا وفق ما تملكه من عناصر الجغرافيا السياسية.
- بالرغم من أن الدولة ظلت وحدة التحليل الرئيسية وموضوع رئيسي في دراسات الجغرافيا السياسية، غير أن مجالاتها قد تعددت في سياق التحولات التي عرفها العالم والعلاقات الدولية، خاصة بعد ما برز المتغير الاقتصادي كعامل محدد لتفاعلات النظام الدولي الجديد مع بروز ظاهرة التكامل الإقتصادي والتكتلات الجهوية، فضلا عن بروز المنظمات غير حكومية، فأصبحت الفواعل الأقاليم فوق القومية من أهم مواضيع الجغرافيا السياسية، حيث تأثرت الدولة والأقاليم الجغرافيا والحدود السياسية كمواضيع تقليدية بالدور الجديد لتلك الفواعل وغيرت من طبيعة الجغرافيا السياسية.
- على الرغم من الإختلاف بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك، تبقى العلاقة بينهما وطيدة كون الجيوبولتيك قد ولد ومن رحم الجغرافيا السياسية، خاصة مع بروز أفكار راتزل حول المجال الحيوي وأفكار ماكندر حول المحور الجغرافي للتاريخ، لتقترن الجغرافيا السياسية بدراسة القوة القومية والدولية للدولة، وهكذا كان تطور هذا المجال تطورا طبيعيا أنتقل إلى دراسة أسباب القوة، مرتبطا بظروف سياسية دولية وهو الأمر الذي ساعد على تحول الجغرافيا السياسية إلى الجيوبولتيك، ولذلك يمكن القول أن الجيوبولتيك هو فرع من فروع الجغرافيا السياسية باعتباره مؤسس على حقائقها العلمية، وبتعبير أخر فإن الجغرافيا السياسية هي الأصل الذي تفرع عنه الجيوبولتيك الذي أصبح يحلل ويفسر التفاعلات الدولية على أساس مفهوم القوة. وحتى المدارس المعاصرة سواء كانت أمريكية أو روسية تأثرت بفكر الجغرافيا السياسية الكلاسيكي، فكتابات بريجنسكي الأمريكي هي عبارة عن إحياء لأفكار ماكندر القديمة حول أوراسيا أو نظرية قلب الأرض، لكن في سياق ظروف دولية جديدة، ونفس الأمر ينطبق على أفكار ألكسندر دوغين الروسي الذي تأثر بفكرة المحور الجغرافي للتاريخ لماكندر باعتبار روسيا قلب العالم أو القوة القارية التي يجب أن تسيطر على أوراسيا.
- تؤكد الصراعات الدولية على أهم المناطق الجغرافية في العالم، توظيف الجيوبولتيك للجغرافيا السياسية، ولذلك سيطر الفكر الجيوبولتيكي نظريا وأمبريقيا على حساب الجغرافيا السياسية، ولم يتوقف الأمر على هيمنة الجيوبولتيك في الوقت المعاصر في تحليل الصراعات الدولية، بل تطور في حد ذاته إلى توظيف الجغرافيا وعلاقتها بالمسائل الاقتصادية والأمنية والقضايا الهوياتية . الحضارية، لتتشابك الجغرافيا وتتداخل مع التنافس الدولي على خطوط الطاقة ونقلها، ومع الإرهاب الدولي، وتجارة المخدرات

والجريمة المنظمة، والنزاعات الإثنية والعرقية، لنصبح أمام مفاهيم جديدة برزت في سياق التحولات العالمية الجديدة، جعلت من الجيوبولتيك يتداخل ويتفاعل مع الجيوأمن والجيواقتصاد والجيوثقافي وجيولوتيك الطاقة، وهذا ما حاولنا إبرازه في الدراسة الإمبريقية من خلال التنافس الروسي . الأمريكي على بحر قزوين، حيث وضحنا علاقة الجغرافيا بما يحدث من تفاعلات إقتصادية وأمنية وإستراتيجية في خضم الإستراتيجيات المتضاربة الروسية . الأمريكية على أحد أهم المناطق الجغرافية في العالم، وهكذا نكون قد أكدنا على ما وصل إليه الفكر الجيوبولتيكي من تطور لنصبح واقعيا أمام تحول حقيقي من الجغرافيا السياسية إلى الجيوبولتيك بمفاهيمه الجديدة القائمة على ربط الاقتصاد والأمن والهوية لتفسير التنافسات والنزاعات الدولية، في سياق عالم متحول تغير فيه مفهوم القوة.

قائمة المراجع:

I- باللغة العربية

أ- الكتب

1. إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة "دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن"، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 2005.
2. ألكسندر دوغين، أسس الجيوبولتيكا : مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، طرابلس : دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط01، 2004.
3. أناتولي أوتكين، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة أنور محمد ابراهيم ومحمد نصر الجبالي، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة.
4. ايان ريتلدج، العطش الى النفط : ماذا تفعل امريكا بالعالم، لضمان امنها النفطي، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006 .
5. جان أتش.كاليكي، ديفيد ل.غولدن، الأمن والطاقة، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2011.
6. حميد حمد السعدون، التنافس الدولي في منطقة القفقاس، واحتمالات المواجهة الامريكية الروسية، بغداد، 2013.
7. دياري صالح مجيد، لتنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين : دراسة في الجغرافيا السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2010.
8. ريتشارد نيكسون، أميركا والفرصة التاريخية "كيف تواجه أميركا الدولة العظمى الوحيدة المتحديات العالمية الراهنة، ترجمة د. محمد زكريا إسماعيل، مكتبة بيسان، بيروت، ط1، 1992.
9. زبيغنو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى "الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية"، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1999.
10. شاهر اسماعيل الشاهر،اولويلت السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث 11 ايلول 2001، دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ط01، 2009.
11. صالح زهر الدين، المحافظون الجدد في الولايات المتحدة، بيروت، المركز الثقافي اللبناني، 2004.
12. علي احمد هارون ، أسس الجغرافية السياسية، ط1 ، دار الفكر العربي ،القاهرة ، 1998.

13.فريتز ايرمارث، زلمي خليل زاد، روسيا، التقييم الاستراتيجي : دراسات مترجمة، (5)، أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1997.
14.فليب سبيل لوبيز، الجغرافيات السياسية للبترول، ترجمة نجاة الصليبي الطويل، أبوظبي : هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، 2011.
15.فوزي درويش، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، ط1، طنطا: مطابع غباشي، 2005.
16. لطفي السيد شيخ، الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى، القاهرة : دار الأحمدي للنشر، ط1، 2006.
17.لورنت روسكاس، تنمية نفط بحر قزوين : نظرة عامة، مصادر الطاقة في بحر قزوين : الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، أبو ظبي : مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2001.
18.ليليا شيقتسوفا، روسيا بوتين، ترجمة بسام شيفا، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2000.
19.مايكل كيلر، الحروب على الموارد...الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.
20. محمد إبراهيم الديب ، الجغرافية السياسية (أسس وتطبيقات) ، القاهرة ، 1984.
21.محمد السيد سليم، لتحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى : مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998.
22.محمد رضا جليلي، تيري كيلز، جيو سياسة آسيا الوسطى، ترجمة علي مقلد، بيروت : منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، ط1، 2001.
23.محمد رياض ،الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا "مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط"،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.
24.محمد سالم أحمد الكواز، "النفط مرتكز الحروب الأمريكية الجديدة في القرن الحادي والعشرين"، مجلة أبحاث، العدد02، 2007.
25. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا السياسية المعاصرة ، مكتبة الانجلوا المصرية ، القاهرة ، 2003.
26.محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية المعاصرة "دراسة جغرافيا والعلاقات الدولية" ، مكتبة الانجلوا المصرية، القاهرة ،2010.
27.محمد متولي ، محمود ابو العلا ، الجغرافيا السياسية ، مكتبة الانجلوا المصرية ، القاهرة، 1977.
28.موسى الزعبي، إلى اين يتجه عالم اليوم ؟، دمشق : منشورات اتحاد العرب، بدون طبعة، 2004.
29.نافع القصاب وآخرون، الجغرافية السياسية، دار الطباعة والنشر ،جامعة الموصل ،الموصل ، بدون تاريخ.

30. ويلفرد كول، تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساتها على منظمة أوبك، مصادر الطاقة في بحر قزوين : الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، أبو ظبي : مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2001.

31. يوشكا فيشر، عودة التاريخ : العالم بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) وتجديد الغرب، ترجمة هاني صالح، الرياض: العبيكان للنشر، 2009.

ب- المجلات

1. أحمد باسل البياتي، "موقف جمهورية روسيا الاتحادية من توسيع حلف شمال الأطلسي"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 04، ديسمبر، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2005.

2. أحمد طاهر، "استغلال ثروات بحر قزوين...الفرص والمعوقات"، مجلة السياسة الدولية، المجلد45، العدد180، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، أفريل، 2010.

3. أيمن السيد عبد الوهاب، "تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الأسيوية "الصين، اليابان، الهند، باكستان، أندونيسيا""، مجلة السياسة الدولية، العدد (147)، السنة (38)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، كانون الثاني 2002.

4. أيمن طلال يوسف، "روسيا البوتينية : بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية 2000-2008"، مجلة المستقبل العربي، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد358، ديسمبر، 2008.

5. ثامر كامل محمد، "الإستراتيجية الأمريكية مرحلة ما بعد (عاصفة الأبراج)"، مجلة الحكمة، العدد (29)، بيت الحكمة، بغداد، سبتمبر 2002.

6. جميل طاهر، آفاق التعاون العربي – الصيني في مجال النفط والغاز الطبيعي حتى عام : 2030 تحديات وفرص، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (124) ، 2008.

7. جورج فريدمان، "مبدأ مدفيديف والإستراتيجية الأمريكية"، مجلة المستقبل العربي، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية العدد356، أكتوبر، 2008.

8. حميد حمد السعدون، "الدور الدولي الجديد لروسيا"، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 42، 2009.

9. حميد حمد السعدون، نظرية ماكندر : قراءة جديدة في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد 28، 2005.

10. خالد حنفي علي، النفط الافريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي.، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (164) ابريل 2006 .

11. دينا عمار، شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين...مسارات متنافسة، مجلة السياسة الدولية، المجلد45، العدد180، أبريل، 2010، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
12. سهى سعيد العزاوي، الاستراتيجية الأمريكية في النظام العالمي الجديد، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، سلسلة محطات استراتيجية، العدد (50)، 2000.
13. شريف شعبان مبروك، ايران والحصار الامريكي في آسيا الوسطى في ضوء تدشين مشروع خط انابيب نفط باكو تبليسي جيهان، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة مختارات ايرانية، العدد(62)، سبتمبر 2005.
14. صفاء حسين علي الجبوري، "الصراع الروسي – الأمريكي على منطقة القوقاز ودوره في خلق توازن جديد للقوى الدولية"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد01، الاصدار01، 2010.
15. طالب حسين حافظ، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 46، جامعة بغداد، 2010.
16. علي حيدر علي حسين، "رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية"، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 43، 2013.
17. عماد قدورة، "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب : أوكرانيا بؤرة للصراع"، مجلة سياسات عربية، العدد09، جويلية، 2014.
18. عمرو كمال حمودة، "النفط في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة السياسية الدولية، العدد (164)، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، نيسان 2006.
19. فهد مزبان خزار الخزار، "الجمهورية الإسلامية الإيرانية وموارد بحر قزوين : رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية ومعرقلاتها"، مجلة دراسات إيرانية، العدد 3 – 5، 2006.
20. لمى مضر الأمارة، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية"، مجلة المستقبل العربي، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد362، أفريل، 2009.
21. لهيب عبد الخالق، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بين انهيارين، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 2003.
22. محمد إلياس خضير، سرمد خليل ابراهيم، متغير الطاقة في السياسة الخارجية التركية حيال دول آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة"، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، عدد 35، 2014.
23. محمد رضا جليلي، تييري كيلنر، "أنابيب النفط والغاز وخطوط نقله"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 109، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، شتاء 2003.

24.مهيمن عبد الحليم الوادي، "السياسة الروسية الثابت والمتحول الجغرافي في ظل المتغيرات الجيوستراتيجية : دراسة في منظور الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك"، مجلة كلية التربية، المجلد25 (1)، 2014.

25.ناظم عبد الواحد الجاسور، "مواقف الدول الكبرى من عملية توسع حلف الشمال الأطلسي شرقا"، مجلة السياسة الدولية جامعة المستنصرية، العدد 11، 2009.

26.نورهان الشيخ، روسيا والاتحاد الاوربي .. صراع الطاقة والمكانة، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، مركزالاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد (164) ، أبريل 2006.

27.وليد محمود أحمد، "توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة 2000 – 2008"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 33، مركز الدراسات الإقليمية : جامعة الموصل، 2014.

28.وليد محمود أحمد، "سياسة روسيا الاتحادية بعد الحرب الباردة 1991 – 1999"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 25، مركز الدراسات الإقليمية : جامعة الموصل، 2012.

29.وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، المحلة العربية للعلوم السياسية ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد20، خريف 2008.

30.ياسمين فاروق، اية استراتيجية اوربية للطاقة، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (164) ، ابريل 2006.

ج – الرسائل والأطاريح الجامعية :

1.ضفاف كامل كاظم، "التوجه الاسرائلي – الأمريكي حيال آسيا الوسطى"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2005.

2.عادل عباسي، "السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة، فرصها وقيودها"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2007.

3.علي ليراري،"الرهانات النفطية والأمنية في آسيا الوسطى"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر03، 2008 – 2009.

4.لخميس شيبي، "الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية – فترة ما بعد الحرب الباردة – (1991–2008)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية : معهد البحوث والدراسات العربية، 2009.

5.لزهر وناسي، "التفاعلات الإستراتيجية في آسيا الوسطى، دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية . الصين، التفاعلات الإستراتيجية في آسيا الوسطى، دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية . الصين . روسيا"، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2013 . 2014

II باللغة الأجنبية:

Livres

1. Andrei Kortunov, "Russia and Central Asia:Evolution of Mutual Perceptions, Policies and Interdependence", Moscow Public Science Foundation, Rice University, MOSCOW, April 1998.

2. Christoph Romer, Géopolitique de la Russie, Paris: Economia, 1999.

3. Olivier Roy, L'asie Centrale Contemporaine, , 4éme édition, PUF, Paris, 2010.

4. Pascal Boniface, La Géopolitique Et Les Relations Internationales, IRIS, 2011.

5. René Létole, "hydrocarbures et métaux rares : La Pancée, Histoire De L'Asie Centrale Contemporaine", Fayard .

Revues

1. Ahmet Tolga Turker, geopolitics of caspian oil and gaz, international journal of sciences and humanity studies, vol n° 01, 2012.

2. André Pertuzio," L'Asie Centrale : Pole Energétique", géostratégiques, n°28, 3 Trimestre, 2010.

3. Anie Jafalian, la politique américaine concernant les enjeux énergétiques dans la région de la mer caspienne, etude , fondation pour la recherche stratégique (FRS), février, 2003.

4. Bakashi Jyostamu, "Russian Policy Toward Central Asia, Strategic Analysis", Monthly Journal Of The IDSA, Vol 22, N° 11, February, 1999.

5. Black Macball, "Russia's Move In Central Asia", Central Asia – Caucasus Analyst, May, 2003.

6. Michael P Croissant, "L'asie Centrale Comme Nouvel Enjeu De La Politique Des Puissances : Les Intérêts Américains En Asie Centrale", La Revue Internationale Et Stratégique, N°34 (été 1999).

7. Ozden Zeynep Oktav, american policies towards the caspian sea and the Bakou-Tibilisi-Ceyhan pipelines, Perceptions , Journal of International Affairs , spring, 2005.

8. Pave Baev, "Russia's Counterrevolutionary Offensive In Central Asis", International Peace Research Institute, Oslo (PRIO), December, 2005.

9. Pavel Zastera, the great game on the caspian area of interests and conflicts, research paper, association for international affairs, december, 2006.

10. Pierre Terzian,"Le progrès technologique apporte une abondance pétrolière durable", la revue internationale et stratégique, hiver, 2000-2001.

11. Raphaeel Vahé, "La Russie Et L'OTAN", Revue Recherches Internationales, N°81, Janvier-Mars,2008.

12. Tanguy Struye De Swielande, "Caucase et Asie Centrale : La guerre pour le controle du Rimlande", les cahiers du RMES, volume IV, numéro 01, été 2007.

13. Tuncay Babali , implication of the Baku- Tbilisi – Ceyhan main oil pipeline project, Perceptions , Journal of International Affairs , Vol. 10, No.4, Ankara , Winter 2005.

Rapports

1. Michael Fredholm, "The World of Central Asian oil and gas : Power Politics, market forces and stealth pipelines", Asian cultures and modernity reports, n°16, Stockholm university, 2008 .

2. Zisk Marten, "Small Steps For U.S Security Interest In Kyrgyzstan", Eurasia Program, Ponars Policy Memo, N°264, October,2002.

فهـــرس المحتـــويـــات

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
مقدمة.....	01
المحور الأول : الجغرافيا السياسية : المفهوم / المجال / المناهج	03
أولا : مفهوم وتطور الجغرافيا السياسية	03
ثانيا : ثانيا : مناهج البحث في الجغرافيا السياسية.....	06
ثالثا : ثالثا : الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك.....	08
المحور الثاني : مدارس الجغرافيا السياسية الكلاسيكية.....	10
أولا : المدرسة الألمانية.....	10
ثانيا : المدرسة البريطانية.....	12
ثالثا : المدرسة الأمريكية.....	16
المحور الثالث : مدارس الجعرافيا السياسية المعاصرة.....	19
أولا : أولا : المدرسة الأمريكية.....	19
ثانيا : المدرسة الروسية.....	21
المحور الرابع: المحور الرابع : التنافس الدولي على الأقاليم الجغرافية(دارسة حالة التنافس الروسي . الأمريكي على بحر قزوين).....	24
أولا : الأهمية الجغرافية والجيو اقتصادية لبحر قزوين.....	24
ثانيا : التنافس الروسي الأمريكي على مسارات نقل مصادر الطاقة من بحر قزوين..	27
ثالثا : الرهانات الجيواستراتيجية للتنافس الروسي الأمريكي على بحر قزوين.....	31
الخاتمة.....	55
قائمة المراجع.....	57
فهرس المحتويات.....	63